

مقنطفات مختارة من مناقشة
الجلسة الخامسة في .. الملتقى الفكري العربي بالخرطوم

قضايا لبنانية

جنبلاطية أهم تنتهاية



نظرة على الصراع
الراهن
والاحتمالات الممكنة

محاولة في فهم
أزمة جنبلاط
والمكتب الثاني

الأردن

أسرار الاحتلال
الإسرائيلي
في غور الصافي



مشروع
حكومة
فلسطينية
الطابع



في المكتبات

الطبعة الثانية



حول أزمة
حركة المقاومة الفلسطينية
"تحليل وتوقعات"
قدم له: نايف حواتمة

هذا الكتاب:

لقد شكلت حركة المقاومة الفلسطينية ، بعد هزيمة حزيران ، التنتة المضنية في السواض العربي ولكن اقتصرها على الواجهة العسكرية للهزيمة ، اوقعها في مأزق تاريخي ، اذ بقيت ضمن إطار فهم النورجوازية الصغيرة للهزيمة ، دون أن تتعرض بالنقد والتحليل للمقديسات السياسية والطبقية التي انتجت هذه الهزائم على امتداد تاريخ القضية الفلسطينية . وبعد مرور أكثر من عشرين على الهزيمة ، وعلى نهوض المقاومة الفلسطينية ، بات ضروريا أن تتفكك العناصر الثورية في حركة المقاومة ، الوطن العربي ، والحركة التقدمية والحررية في العالم ، أمام أوضاع العمل الفلسطيني المسلح ، لتتأرجح ويصوت بسبوع سلسلة متصلة من المراجعات النقدية لواقع المقاومة وأزمته التكوينية «الذاتية والموضوعية» لدفعها على طريق حل أزمته ، لتتحول إلى ظاهرة مسلحة جماهيرية .

صدرت الطبعة الثانية

حركة المقاومة الفلسطينية
في واقعها الراهن



دراسة
نقدية
قدم له:
نايف حواتمة

هذا الكتاب:

تشكل مجموعة الوثائق التي تقدمت بها اللجنة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني السادس الذي انعقد في القاهرة ، أيلول «سبتمبر» ١٩٦٩ ، دراسة نقدية لأوضاع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وظروفها ، تعتمد هذه الدراسة التحليل المموس للوقائع القائمة في صفوف حركة المقاومة عبر مراجعة نقدية صارمة ، وبذات الوقت تطرح البرنامج الأكثر تقدما وتقدمية مما هو قائم ، البرنامج الذي يشق طريقا جديدا للمقاومة يعتمد على الذات والجماهير بأفق وطني جذري يفقد المقاومة على طريق الانتقال من الحرب الفدائية المحدودة إلى حرب الثورة المتقدمة إلى حرب العصابات ، ويدفع بالنتيجة للأخذ ببرنامج حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، للاحقاق الهزيمة الكاملة بالصهيونية والامبريالية والرجعية .

«الناسر»

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا!

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

(حركة القوميين العرب من لف تحفة في الشاعرية)

تحليل ونقد

قدم له:
محسن إبراهيم

في
المكتبات

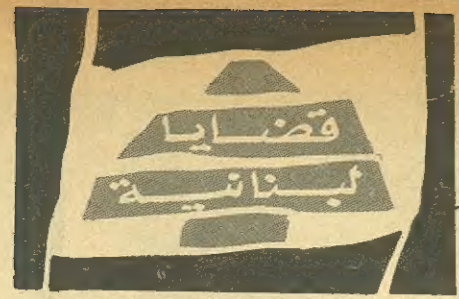
□ ماذا مثل نشوء حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات ، وما هي حقيقة «الدور التاريخي» الذي استطاعت الحركة تأديته فعليا على امتداد خمسة عشر عاما ؟

□ كيف يحل الفرق الماركسي اللبناني الخارج من الحركة في لبنان تجربته السياسية السابقة وماضيه الحزبي ؟

□ لماذا كان تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ وما هو تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني ؟ وكيف تفهم المنظمة موضوعة «بناء حزب ماركسي لبناني ثوري جديد في لبنان» ؟ ...

□ هذا الكتاب يمثل محاولة للإجابة على تلك الأسئلة . وبه تحقق المنظمة خطوتها الأولى على طريق جهد نظري متصل .

دار الطليعة - بيروت



جنبلاطية أم شهباية

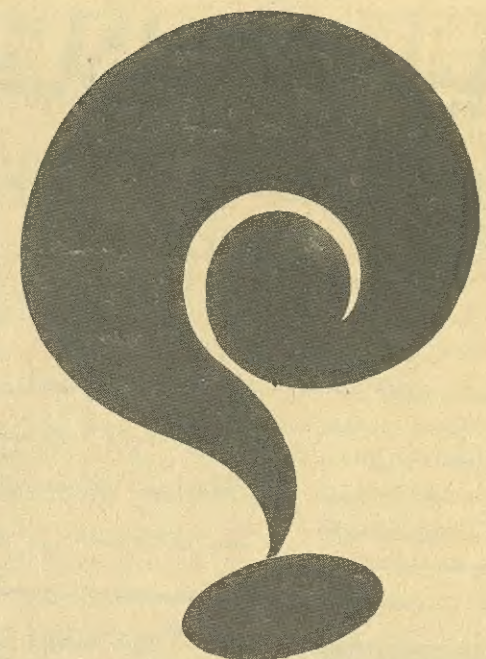
١ - انحطاط الشهابية

ليجد لها يست سنوات أخرى في الحكم . البرنامج الجديد الذي يمكن أن تقدم به الشهابية الآن هو تصفية المقاومة . وهذا ان يتم - اذا قدر له أن يتم - إلا بين رهيب لا تستطيع الشهابية أن ترغم احدا على أن يتفهمه . ولكن من الواضح أنها فشلت حتى الآن ثلاث مرات في تنفيذ هذا المشروع ، وكان هذا الفضل بعمود دائما بالربح على المقاومة . فالشهابية ليست عاجزة عن الدفاع عن الحدود فحسب ، بل عن اخراج المقاومة منها ايضا . وكذا لم يستطع البرنامج الذي تقدمه حتى الآن أن يكون محل استقطاب للعناصر التي يمكنها أن يكون الحل - الطائفي أن تجاهر بهكذا أمنية . من هنا يمكن الكلام عن انحطاط الشهابية . فهي كلما عجزت عن فرض هيمنتها عن طريق المؤسسات المدنية (البرلمان ، الوزارة ، النظام العشائري الطائفي) كلما كشفت عن وجهها القاتلي (الانفصاليات ، الجرائم ، المذابح ، لاغراق البلد في الدماء ، الخ) وحاولت فرض هذه الهيمنة بالفتح والارهاب .

بهذا تفك الشهابية أمام حدودها الحقيقية التي يستحيل أن تخطاها . فهي تواجه خيارات صعبة : إما تصفية دموية للمقاومة وقمع دوي للمخيمات (وهذا حاولته بدون نجاح) ، وإما التصدي للدفاع عن الحدود وهذا ما لا تستطيع أن تنهض له (فتناقضها الأساسي قائم مع المقاومة) . وكلا الأمرين أثبتت الشهابية حتى الآن عجزها عن تحقيق أي منهما . وإذا يمكن القول أن الشهابية تبقى الاستمرار في السلطة على أساس برنامج ليس في مكنها أن تحققه . على أن هذه الحدود لا تعني البتة أن الشهابية نزلت آخر طاقاتها . فهي إذ تعجز عن اللعب بالتوازنات السياسية ، تنظر إلى أن تجرد أكثر فاكتر أسلحتها الفعلية : فهي تملك جهازا منتشرا على امتداد لبنان - من المباله ، والمسلمين ، والشيعة ، لا يمكن لاحد أن يتناسى خطره ، وفاعليته . كما أن احد الاحتمالات الممكنة يبقى متجليا في حكم بالشكل اليوناني - ضد تصرف الشهابية التراجعية أمام مذهبها التحريري إلى أن تجد فيه مخرجا وحيدا لها . على أن احدا لم يبدأ حتى الآن (وخصوصا البورجوازية اللبنانية) استعدادا ليندفع النين الجاهل مثل هذا الحكم .

٢ - العوامل الوطنية والمحلية

ما زالت المقاومة بعد طارئا سلبيا ، فهي في سقوتها على الواقع اللبناني لم تفعل شيئا سوى أن تبني على البنى القديمة التي وجدتها كائنة قاتمة ، وقد استطاعت أن تحرر القوى



القديمة من أسر علاقات كابية وان تقع مجالا حيويا لتحرك هذه القوى الرائدة . على أن الزخم الذي تمت به هذه العملية لم يكن يفسح فرصة لبناء قواعد جديدة . فالعناصر التي كانت تنعرج ، كانت عناصر قيمة راكدة ، والقوى التي تتحرك لم تكن أكثر جدة ، والوعي الذي نجزت خواصه كان ضارب الجذور في المرحلة الماضية ، كل شيء كان يتحرك تحت غطاء قديم وبمناصر في ذات العمر ، مما أتاح للظن بان ما نلته عملية تغير كان وهما مخصصا . لكن عملية التغيير الفعلية كانت كائنة في الوجهة انطارت سياسية جاهلية فاعلة ، لم يستطع وجود المقاومة أن يفعل الا في انقسامات جاذفة ، انقسامات النظام نفسه . وتحولت الحركة الشعبية المتحركة بالمقاومة بدون أي توسط فعال وواع ، هي الأخرى إلى طاري سلمي ، يسهم في تغير الانقسامات التوقائية بدون أن يكون قادرا على تعيين وجهتها . وهكذا كانت القضايا المحلية (بالمعنى اللبناني للكلمة) تضرب في المراكز الوطنية دوما بسهم كبير . دليلا أكبر معركة حركة جاهر ذات أغلبية لبنانية . كانت المقاومة تدخل الوضع اللبناني من نوافذه الفتوحة دائما ، وهي نوافذ مفتوحة غالبا لأي طارق . وكان غريبا أن تتجمع المقاومة وخسومها أحيانا على شباك واحد . وأن يستمر الحديث في صفح « الأحياء الإسلامية » عن الصف الوطني وحسابات الـ ١٩٥٨ ، في الوقت الذي كانت فيه أغلبية هذا الصف ، في طليعة الذين يفتالون المقاومة في وضع النهار . ويقرر ما كانت الانقسامات فوقانية ، والمقاومة والحركة الشعبية بحركتان سلبيان ، كانت العناصر المحلية والوطنية تتشابه بشكل تضع ممة نقاط التقاطع ، ويناح فيه لمشارك محلية أن تنعرج في وسط المعركة الوطنية ، وللتناقضات المحلية أن تغدو من التناقضات المحلية شيئا غريبا الأولى والثانية . وكان هذا يحدث كلما انضمت حدود المقاومة وحدود الحركة الشعبية الضيقة . بادي ذي بدء كان الجميع يتفرجون على الشهابية وهي تغوص مع المقاومة ما تعبره معركة حياة أو موت . ولكن انضاح حدود العمل الفدائي كان ركيزة لتبيان إمكانات التعامل معه ، الأمر الذي لم يكن في وسع الشهابية ، وبينها وبين المقاومة نهر من الدم ، وبرنامجهما للحكم مركز على تصفيها ، أن تسمح به . من هنا كان أي قدر من التسليم الفعلي مع المقاومة وأتباع هذا الطريق في الملائمة معها (مهما تكن مضامينه الحقيقية) دليلا على صلاحية حل آخر للمسألة مختلف عن الحل الشهابي ، بينما لم يكن الحل

الشهابي سوى برنامج الحكم يشير إلى أن مسألة تصفية المقاومة هي بصورة من الصور مسألة (شهابية خاصة) ترتبط بأكبر من أصرة بمعرفة السبعين . وكلما انضج عجز الشهابية عن تصفية المقاومة ، وانضجحت الاماق الفعلية للعمل الفدائي ، كلما ثبت فساد الحل الشهابي ، لا لعين الرحمة التي ينظر بها اطراف الحكم إلى ضراوة هذا الحل ، ولا لتأنيبه ووجدان يقظين ، ولكن للضربة الباهظة التي يكلفها هذا الحل . (على أن ذلك لا يعني أن عتاة الرجعية اللبنانية قد صرفوا النظر عن هذا الحل الشهابي) . من هنا كان ارتباط التصفية بمعركة السبعين ، ومن هنا كانت الأولى مفتوحة على الأخرى بصورة لا تدع مجالا لشك . فمن المستحيل أن تقبل الشهابية بالحكم في ظروف كلما تازمت فيها الأوضاع وجدت نفسها طرفا وحيدا في الصراع في غياب كامل للاطراف الأخرى .

وفي الأحداث الأخيرة ، اتبعت الفرصة لروية الحدود الفعلية للمقاومة ، ونجحت إمكانية حصرها ضمن هذه الحدود (بصرف النظر عن سلامة الوقت) وبقيت التناقضات الأساسية تنقضت فوقانية : لم ترتبط بمعركة جاهلية ولا بتحركت فاعلة لقوى سياسية بل بقيت المسألة محصورة بين اطراف الحكم . كسل هذا سمح للحضر المحلي أن يبرز منذ اللحظات الأولى للأحداث (تصريح شمعون اثر حادث الكعالة) . وإذا كان الزعم من تلصور الأحداث في بلدة تتمايش فيها الطوائف كبروت قد سمح لهذا العنصر المحلي أن يلعب دور الركيزة في المواقف والتخالفات ، فإن كل هذا (وضوح حدود المقاومة ، وفوقانية الصراع ، والرعب) قد أتاح للجميع أن يروا فيما حدث « مسألة شهابية » خاصة ، لا تظهر فيها سوى الاحلام الجذوة بكروسي السبعين .

وهكذا لم يستطع الرصاص الملعب في كل ناحية ، أن يترك أحياء المنطقة الشرقية ، ولا أن يجتذب جماهير المسيحيين إلى معركة تهون عندها المعصيات ويضيق مدى المخالفات ، ويضطر عندها زعماء المنطقة الغربية أن ينضوا تحت راية الشهابية ، وقد جمهم خطب تهون عنده المخالفات . هذا لم يحدث ، لا لأن البرنامج الشهابي مغرور ، ولا لأنه صعب على الحل أن لم تقل أنه يكاد أن يكون مستعصما في الظروف الراهنة ، ولكن لأن ما حدث كان يوحي أن الشهابية توكل للناس ما عجزت عن أن تؤديه ، وهو تصفية العمل الفدائي أو ازاحته خارجا .

٣ - اليسار والمقاومة

الأحداث التي تتوالى تبهرن كلها أن اليسار لم يكن يوما فاعلا وأما كان بفعلا . فحيث لم تكن هناك حركة شبه جاهزة ، كان من الصعب عليه أن يجد سبيلا إلى الحركة . والأحداث الأخيرة لم تزد الصورة وضوحا ، بل كانت الحركة الأولى التي يشهدها اليسار وليس فيها بيدي نتائج عمله الجماهيري . ليس ذلك مسألة مسألة خيبة أمل . فلهذا أسباب تكمن نهر من الدم ، وبرنامجهما للحكم مركز على تصفيها ، أن تسمح به . من هنا كان أي قدر من التسليم الفعلي مع المقاومة وأتباع هذا الطريق في الملائمة معها (مهما تكن مضامينه الحقيقية) دليلا على صلاحية حل آخر للمسألة مختلف عن الحل الشهابي ، بينما لم يكن الحل

نظرة على الصراع الراهن والاحتمالات الممكنة

ماهي حدود الشهابية وطاقتها الفعلية؟
ماهي العوامل الحاسمة في تأمين النصر أو تجميد الصراع
اليسار اللبناني أين كان طيلة الأحداث وما هو الموقف الذي ينبغي أن يقفه الآن؟؟

المقاومة أن تبقى ، فإن هذا ليس برهونا فقط بقدره إبانها على قبول طعم الموت بل أن هذا مرهون إلى حد بوعي ما يمتلكه وجودها في الواقع اللبناني ، وأن يتحكم وعيها هذا بتناقضاتها الفعلية وتمييزها بين الأصعد والأعداء .

٤ - جنبلاطية أم شهابية (نظرة سريعة)

حين تعجز الشهابية عن متابعة مشروعها (تحديث الدولة ، وتنظيم الرأسمال اللبناني) فإن هذا يعود إلى أن الشهابية لم تستطع أن تتخطى التناقضات التي ولدتها . ففقدت القدرة على حفظ التوازنات في حدود مصلحتها الخاصة ، وبذلك انتقلت إلى أن تكون طرفا مكتشفا من أطراف الصراع . ومن هنا يبدو مازاتها الفعلي ، فهي لا تستطيع أن تخوض صراعا بهذا الشكل . ومن هنا تأتي فكرة التقاد الدائمة ، والتي تضمن لها أن تتربع في قمة تحالفات مبتذلة بشكل متواصل . وهكذا الصراع فوقانيا فحسب بل أنه جعل الجماهير مباشرة إزاء أزمة الحكم ، بدون أي وسيط فاعل . وإذا قام كمال جنبلاط بتحمل أعباء ما كان ينبغي أن تقوم به قوى اليسار نفسها . موقف المقاومة من الأحداث ليس موضع بحث ، غير أن من الضروري الإشارة إلى أن موقفا سلبيا لا يمكن أن يتم إلا بفهم الللالات السياسية للأحداث ، وهذا ما يصور المقاومة . يموزها حين لا يعود الخصم قوة مكتشوفة ، وحين يتحول إلى جهاز له جواره في كل مكان . وتتوزع هذه الجذور بشكل يحفظ لها أن تشمل مختلف الـمسؤول والمشارب « اللبنانية » . وحين تواجه المقاومة حرسا خفية بهذا الشكل ، فاتها تواجه خطر انقلب عليها ما تعتبره « قاعدة » لها ، وأن يكون زمام الأمر ليس في يدها في وجود هؤلاء الذين كانوا لفترة قريبة « رجال محلات » ثم انقلبوا فدائيين لا يبادرون أمتكهم ولا علاقتهم في المدينة ، بل يقيمون حيث هم بالثياب المرطبة ، أنها تركة القاصرة بدون شك . لكن هذا لا يعني أن نعدد الخيما إلى عالم الأحياء .

البرنامج الذي تقدمه الشهابية الآن للعمدة إلى الحكم (تصفية المقاومة) هو البرنامج الذي تلتف حوله البورجوازية اللبنانية . غير أن ثلاث معارك خاضتها الشهابية ضد المقاومة لم تنته إلا بانتصارات للمقاومة . ولم تكن الهزائم التي بنت بها الشهابية هزائم عسكرية بل أنها تعد أضياء انصارات لو نظرنا إليها من هذ الزاوية ، ولكنها هزائم لا تتأنيست استحالة التصفية في حدود الوضع الراهن . ولأنا مهمة مستحيلة بالنظر إلى التناقضات الداخلية للوضع اللبناني وما يمكنه الوضع العربي عليه ، فقد أدت المراكز الثلاث إلى تصليب أوضاع المقاومة وتكريس جيوهرها ، حتى وصلت إلى الخيما ، على أبواب المدن الحديثة ، وعند منافذ الاسواق . من هنا فإن هذه المعارك إذ تضع الشهابية أمام مازق فعلي ، هو عجزها عن الدفاع وعجزها عن التصفية ، (كما أشرنا في الفقرة الأولى) فانها تثبت أيضا

التقاطع بين الأصعدة المختلفة ، ومستويات العمل الجماهيري ... الخ .

وقد بدا واضحا أنه لم يكن يمكنها أن تبذل مواتمها . فحين لا توجد الاطارات الجماهيرية ، والقدرة على الفعل ، يكون التحرك في حدود المستحيل . وهكذا فيما كان الصراع يدور ، بقي صراعا فوقانيا ، وظل يتجه إلى حصول (مهما تكن فعليتها) ، تحاول أن تضيق من الذي الذي يمكن أن تصل إليه نتائج الصراع ، وربما تحاول أن تجعل الخصم مرئيا أكثر (حل نزيه المؤسسة ووصم الجهاز) . هكذا حل يتجه إلى أن يحصر الهزة وردود الفعل في حدود علاقات النظام نفسه . ورغم أن هذا الفصل لا يتقبل ما يفتن برأيتهم حتى رجسار المؤسسة والجهاز . فقد كان غياب اليسار ، والحركة الشعبية سببا أساسيا في إبقاء الصراع ضمن هذه الحدود . ولو كان هناك تحرك شعبي من أولئك الذين كانوا يعرفون من أين انتهت الضربات في تشرين ونيسان والإيسام الأخيرة ، لاستطاع هذا دفع الصراع إلى أطرافه القصوى . غير أن الركود الذي لحق بالحركة الشعبية ، حينما لم تكن أمامها مخارج واضحة ، أدى في نهاية الأمر لا إلى إبقاء الصراع فوقانيا فحسب بل أنه جعل الجماهير مباشرة إزاء أزمة الحكم ، بدون أي وسيط فاعل . وإذا قام كمال جنبلاط بتحمل أعباء ما كان ينبغي أن تقوم به قوى اليسار نفسها . موقف المقاومة من الأحداث ليس موضع بحث ، غير أن من الضروري الإشارة إلى أن موقفا سلبيا لا يمكن أن يتم إلا بفهم الللالات السياسية للأحداث ، وهذا ما يصور المقاومة . يموزها حين لا يعود الخصم قوة مكتشوفة ، وحين يتحول إلى جهاز له جواره في كل مكان . وتتوزع هذه الجذور بشكل يحفظ لها أن تشمل مختلف الـمسؤول والمشارب « اللبنانية » . وحين تواجه المقاومة حرسا خفية بهذا الشكل ، فاتها تواجه خطر انقلب عليها ما تعتبره « قاعدة » لها ، وأن يكون زمام الأمر ليس في يدها في وجود هؤلاء الذين كانوا لفترة قريبة « رجال محلات » ثم انقلبوا فدائيين لا يبادرون أمتكهم ولا علاقتهم في المدينة ، بل يقيمون حيث هم بالثياب المرطبة ، أنها تركة القاصرة بدون شك . لكن هذا لا يعني أن نعدد الخيما إلى عالم الأحياء .

للمقاومة فوق ذلك ، حين تواجه حربا خفية من هذا النوع ، يتوجب عليها أن تبذل فعالية سياسية في مكنها أن تبنيها : ملاقعة الأحداث وتقسيمها ، التبرؤ من المسحين الذين يقيمون باسمها خارج حدود الخيما ... الخ . غير أن شيئا من هذا لم يحدث كما ينبغي أن يحدث ، وإذا كان المجال مفتوحا أمام خصومها لنشروا بين الناس ما يشاؤون . إذا كان على

وعلى الصعيد العربي ، في الوقت الذي برهنت فيه الشهابية في تشرين على الأقل أنها لا تستطيع أن تضبط ردود الفعل العربية ، ولم تفعل شيئا سوى أنها سببت للبورجوازية شيئا في الانفاس بلغ حد الاختناق حين قطعت سوريا عنها شريان الحياة ، فإن جنبلاط يبدو الشخص الوحيد القادر حاليا على أن يتصدى للحدار مع الدول العربية ، يبرهن على ذلك ما أثبتت الأحداث الأخيرة من عبق أواصره مع سوريا ومصر وبقيّة الدول المتقدمة بشكل لم يستطع أي طرف آخر من اطراف الحكم .

هل يكفي ما تقدمه الجنبلاطية ليتحكم بنتيجة الصراع ؟ ، لا يمكننا أن نفهم سير الصراع الراهن إذا لم ننظر إلى التناقضات التي يعقدها جنبلاط وأن نبرز في الاستقطاب العربي القائم حوله بين التحالفات ذات النديومة ، والتحالفات المعارضة . على أن الحصيلة الأولية توحي بأنه استنطاع حاليا أن يشل المحاور اللبنانية ، فهو يرغب (الخلف) القرد على أن يؤيده من طرف خفي ، ويجمع حوله حلفا من « عتاة » الزعماء المسلمين

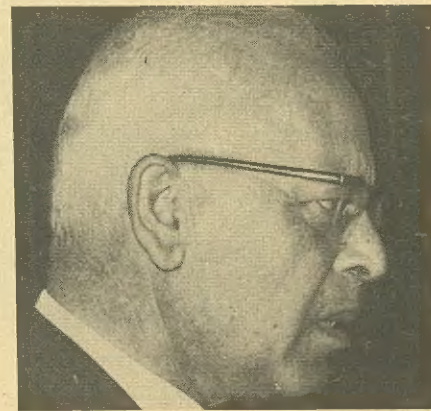
المتطحن للشهابية (صائب سلام ، كامل الاسعد) كما أنه يشل الفتح (١) إذ تمنع مواقفه الزعماء المسلمين في بيروت وطرابلس على أن يعلتوا عداء صريحا له . بل أن أغلبيهم إذ اضطر إلى أن يسهم في المعركة ضد الأجهزة ، كما أن مركز كمال جنبلاط الذي لا يمكن نكرانه الآن في الحلقة الغربية ، وطرابلس يجعل هؤلاء الزعماء وبينهم كرامي نفسه على حذر بالغ من الاندماج على معاداته بصورة عتية . ولكن خبذة هؤلاء الزعماء لا يمكن أن تستمر حين تبرز حرارة الموقف وتترجح الموجهة . هذا إلى جانب ما سيجتمع حول جنبلاط من عناصر وطنية . وثمة عامل آخر حاسم في المسألة هو الدعم العربي لكمال جنبلاط : القاهرة ومحوها ، سوريا والعراق . فعالية هذا الدعم تتوقف على استمراره وديمومته ، وهناك أكثر من سبب يمكنه أن يظل في عصر هذا الدعم . وإذا أثبت جنبلاط فعلا أنه الوحيد القادر على حصر آثار الدول العربية على الوضع اللبناني في حدود علاقات السلطة بها ، فإن هذا سيكون من العوامل الحاسمة في رضوخ البورجوازية اللبنانية للجنبلاطية . وهذه البورجوازية لا يبدو باديء ذي بدء أنها تبذل إلى العمل الجنبلاطي ، غير أن العوامل التي سبق أن ذكرناها ، والتجربة في موقف الشهابية القاطع ، قد يرغم هذه البورجوازية على ابتلاع الحل الجنبلاطي خصوصا أنه قد يفضيها إلى ذلك أقام الشهابية على الوضغ في مجزرة ثانية تكون أكثر اتساعا من مجازر الكعالة والدكوانة . غير أن هذا لا يغني استبعادا نهائيا لحكم كولونيالات لبناني .

٥ - موقف سريع

بين الجنبلاطية والشهابية ، هل يمكن لـيساري أن يجلس في مقعد المقترح على الصراع القائم بينهما ، وهل يمكن أن لا يملك اليسار خيارا بين حكم كولونيالات ويهدد باستئصال العمل اليساري والتقدمي في لبنان ، وبين من يدفعونه ويصارعون . ليست الجنبلاطية حلا استراتيجيا ، وللحل الجنبلاطي لقضية المقاومة الحضور التي تفت في نطاق الوضع الراهن إلى جانب الطرف الأكثر تقدما (كمال جنبلاط) في صراعه مع الشهابية ، محتفظين باستقلال عنه حتى في فهمنا لطبيعة هذا الصراع وحدوده .

١ - الدليل على ذلك لئلة القضية جزئيا في الجلسة الأخيرة .

حول مشروع قانون الاجحارات الجديد



سليمان فرنجة

ارسال الانذار فان حقه بالتصديق يسقط حكما... والواقع ان هذه الفقرة تخالف ايسر... لم يتبلغ بنفسه انذارا بالدفن... من التعديلات التي تقول : «تزداد بدلات الاجحارات المصددة للسكن والمعقودة قبل ١٩٤٢ والمحددة بموجب المادة الثانية من هذا القانون مضافة اليها جميع الزيادات السابقة لسنة ١٩٧٠ ، بنسبة ١٥ بالمائة عن سنة ١٩٧٠ ، و ٢٠ بالمائة عن سنة ١٩٧١ ، و ٥٠ بالمائة عن ١٩٧٢ ، و ٨٥ بالمائة عن ١٩٧٤ ، و ١٠٠ بالمائة عن ١٩٧٥ . اما الاماكن المخصصة للتجارة والصناعة فتزداد بنسبة ٢٥ بالمائة عن سنة ١٩٧٠ ، و ٥٠ بالمائة عن ١٩٧١ ، و ٧٠ بالمائة عن ١٩٧٢ ، و ١٠٠ بالمائة عن ١٩٧٣ »

احيل امام مجلس الوزراء الان للدرس مشروع قانون الاجحارات الجديد الذي اقترحه لجنة وزارية خاصة مؤلفة من وزراء العدل والعمل والتصميم والاقتصاد : عادل عسيران ، ورفيق شاهين ، ومسوريس الجليل وسليمان فرنجة . وكان تاليف هذه اللجنة من جملة الوجود التي اعطتها الحكومة الحالية مقابل موافقة الاتحادات العمالية على العودة عن قرار الاضراب العام الذي كانت قد عينت موعدا للبدء في تنفيذه في آذار الماضي بعدما حصرت مطالبها في ثلاثة اشياء : تحديد موعد البدء في تطبيق نظام الضمان الصحي واعادة النظر بالقوانين الضرائبية بالنسبة للعمال ونوي الدخل المحدود واصدار قانون جديد للاجحارات ينصف الفئات الشعبية .

ولكن مشروع القانون الجديد للاجحارات لم ينطو على شيء اساسي مما طالبيه النقابات العمالية ولا يستجيب لمصالح الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود التي تشكل الاكثريّة الساحقة من جمهور المستاجرين في العاصمة وبقيّة المدن اللبنانية . وعلى العكس من ذلك فقد تضمن مشروع القانون بما هواء مسنّ تعديلات جديدة ، نوصا تخدم مصالح اصحاب الاملاك وتبني معظم المطلب التي ينادون بها .

فالمادة الاولى من المشروع نسفت جميع الضمانات المحدودة الممنوحة للمستاجرين فسي تروان الاجحارات السابقة ، وقد نصت هذه المادة على ما يلي : « تخضع لاملاك القاسون الحادي جميع عقود الاجار التي تعقد بعد تاريخ العمل بموجب هذا القانون » . ومعنى ذلك ان المالك اصبح ، بالنسبة لجميع العقود الجديدة ، حراً مقصر في علاقته مع المستاجر بحيث بات يستطيع اخلاء المأجور نور انتهاء مدة الاجار التي تعقد فسي الغالب لدة سنة ، او تغير المستاجر بسن الاخلال او القبول بفتح زيادة جديدة على بدل الاجار المتفق عليه .. وبالإضافة الى ذلك سيؤدي العمل بهذه المادة الى افتاد المستاجر الجديد جميع الضمانات الاخرى المخصوص فيها في القوانين السابقة فيما يتطلسق بالتعويضات تالتي ينبغي دفعها في حالاتالاخلال وما الى ذلك .

وقضى مشروع القانون بتجديد العمل بالواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون القديم المتعلقبشروط الاججارة وذلك بالنسبة للاجحارات المعقودة قبل العمل بموجب مشروع القانون الجديد بعد اقراره من مجلس النواب . اما المادة الرابعة من القانون السابق التي تتناول الحالات التي يسقط فيها حق المستاجر بالتجديد ويحكم عليه بالاخلال فقد حذف منها القسم الثاني من الفقرة (٨) التي تنص : « اذا مضى شهران على ارسال احدى وسائل الانذار السابق ذكرها ولم يتم تبليغها ومضى بعد ذلك مدة خمسة اشهر دون ان يقوم المستاجر بفتح بدل الاجار المستحق عليه في وقت تاريخه



رفيق شاهين

وبالشكل العام والمفاض الذي نطوت عليه ، في صالح اصحاب الاملاك . ذلك ان العمل بموجب هذه المادة سيخلق اشكالات وخلاصات كثيرة ونزول اضرارا جديدة بقة كبيرة مسن المستاجرين وخصوصا اولئك الذين تعود عقود اجاراتهم الى الفترة الممتدة ما بين ١٠ و ٢٥ بالمائة . فالمرحوف ان هذه العقود قد طرأ عليها تخفيض يتراوح ما بين ١٠ و ٢٥ بالمائة . لذلك فان منع المالك حق اعادة النظر بالبدلات الخاصة بعقود هذه الفترة ، خصوصا اذا ما اخذنا في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي من شأنها ان تؤدي الى ملاحظة الفروقات ما بين بدل الاجار « العادل » خلال تلك الفترة ، ومثله خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى الان . والواضح ان اوضاع عقود اجارات ما قبل ١٩٦٢ قد سويت على اساسي التخفيضات التي اقترنها القوانين السابقة . لذلك فان اصحاب المايل امام اعادة النظر بتلك الاجحارات بالنسبة لتحديد البديل « العادل » هو امر في صالح اصحاب الاملاك ، وفصلا عن ذلك فمن شأن هذه المادة ان تؤدي الى اضرار الخلافات فيما بين الاكثريّة الساحقة من المستاجرين والمالكين . وكان ينبغي ان تكون

هذه المادة اكثر وضوحا وتحديدا للحالات التي تتناولها بحيث تنص على عدم التعرض لمصالح المستاجرين من المصالح ونوي الدخل المحدود . ولا يجوز باي شكل اللجوء الى تدابير من شأنها ان تسلب لغة واسعة مسن المستاجرين نوي الدخل المحدود المعقودة اجاراتهم في الفترة ما بين ١٩٤٢ و ١٩٦٢ من بعض القسوس المتكسبة الزهيدة التي وفرتها لهم القوانين السابقة . وهنالك قضية الابنية « الضخمة » التي استثنيتها القوانين السابقة من القسوس لاحكامها واطلقت ايدي اصحابها بهوية التعريف في علاقته مع المستاجرين ولا سيما بالنسبة لعقودهم في المدن المأجور بعد انتهاء مدة عقد الإيجار وفرض البدلات الفاضلة التي يحددونها . وقد ابقى مشروع القانون الجديد على امتيازات اصحاب هذه الابنية .

وهكذا جاء مشروع قانون الاجحارات الجديد منسجما مع موقف الدولة الطبيعي في العمل لتأمين مصالح الطبقة الرأسمالية على حساب مصالح جماهير الشعب الكائنة . وهذا الواقع الصارخ يسقط مزيدا من الاضواء على سياسة النظام الطبقي ويضعف مواقف اركانها المضلة عندما يتظاهرون في الرغبة بتلبية المطالب الشعبية كما حدث عندما وعدت الحكومة النقابات العمالية باعداد قانون جديد للاجحارات يلبي مطالبها . وكانت الفتيحة ان جاء مشروع القانون الجديد في صالح اصحاب الاملاك بما ينطوي عليه من توصي جديدة تنزل اضرارا واضحة بمصالحفئات المستاجرين نوي الدخل المحدود وتسلبهم بعض الحقوق المتكسبة التي امنتها لهم القوانين السابقة .

وامم ما يجب تسليط الضوء عليه في هذا المجال هو واقع عجز النظام الطبقي الرأش عن تلبية أي مطلب اساسي مسن مطالب العمال والمستخدمين والطلاب والفلاحين وجميع الفئات الشعبية الكائنة . فالنظام هو ، موضوعا ، الحارسي الامين لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا وفي ظله تمارس دورها في استغلال جماهير الشعب وني الارباح الطائلة على حساب الامعان في افقارها .

تحرك أعوان أمركا من أجل اقرار مشروع ضمان الرساميل

كل الدلائل تشير الى ان ثمة خطة يجري العمل لتحقيقها بجهد مضموم ترمي الى تدمير مشروع قانون ضمان الرساميل الامريكية . فالسفارة الامريكية ما فتئت تلاحق هذا المشروع عن طريق دفع كبار اركان النظام الاقتصاديمنهم والسياسيين الى المطالبة باقرار المشروع وشن حملة منظمة من أجل هذه الغاية . وتقوم بعض الصحف المملوكة بواجبها في لبنان - فتتخذ التبريرات والحجج لكي تبرهن على ان ضمان الرساميل الاجنبية العاملة في لبنان - والقصود بشكل خاص الرساميل الامريكية - هو في مصلحة الاقتصاد الوطني ومن شأنه ان يطمئن اصحاب هذه الرساميل الى انهم سيكونون موضع حماية ورعاية .

يعد الشيخ بيار الجليل ونواب حزب الكتائب باني اليوم الشيخ بطرس الخوري رئيس المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية في لبنان ، واحصد اركان هذا النظام الهافت ، فيتح حملة جديدة تطالب باقرار قانون ضمان الرساميل الاجنبية، وقد وجه برقيات بهذه الى المني الى رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين .

وكان المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية قد اجتمع في الاسبوع الماضي وناقش الموضوع وقرر المضي في حمله لمطالبة الدولة بالاسراع في اقرار ضمان الرساميل مطلقا مطابقة هذه بالحرص على مصالح البلاد الاقتصادية التي يتهددها . - حسب زعم الهيئات الاقتصادية - توقف دخول الرساميل الامريكية والاجنبية الى البلاد ولجوء بعض اصحاب الرساميل الموظفة عنفا الى التوجه السبي الخارج ليقيموا بالاستقرار والضمانات المتاسية .

على لسان الضحية حول انتخاب رئيس صندوق الضمان الاجتماعي

تقوم في اوساط قيادات بعض الاتحادات العمالية ضجة حول نتائج وملايسات انتخابات رئيس وهيئة مكتب مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي التي جرت في الاسبوع الاسبق . وقد اسفرت نتيجة الانتخابات كما هو معلوم عن فوز السيد جو كيروز أحد ممثلي ارباب العمل برئاسة مجلس الادارة كما فاز كل من غبريال خوري بمنصب نائب الرئيس وعبد الرحمن عبد الملك أميناً اولاً للسرد ومصطفى حمزة أميناً ثانياً .

وتعود اسباب الضجة التي لا تزال قائمة حول هذه النتائج الى فشل السيد غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي في تأمين انتخابه لمنصب رئيس مجلس الصندوق وتصويت رئيس جامعة نقابات العمال والمستخدمين حسين علي حسين الى جانب مرشح ارباب العمل الآخر السيد اليوس عسيلي وقبيل عن الجلسة الانتخابية وقد حل محله ممثل ارباب العمل الاصافي في المجلس السيد غازي جبر . والمعروف ان مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي يتألف من أحد عشر عضوا اربعة منهم يمثلون ارباب العمل واربعة عمن « العمال » وثلاثة يمثلون الدولة .

ولا تزال نيول هذه « الحركة » تتصاعد على صعيد بعض الاتحادات العمالية التي ينتمي

وقد أدلى الشيخ بطرس الخوري بتصريح في هذا الشأن قال فيه : « لقد ان الاوان لكي تقف الدولة الموقف الذي تليه مصلحةالاقتصاد الوطني ونشر مشروع ضمان الرساميل الاجنبية .. وما يهنا ليس فقط حماية الرساميل الامريكية بل كل رساميل عربي واجنبي ، اذ ان غايتها هي ابقاء لبنان مجالا رحبا لاستثمار الرساميل .. »

وقبل فترة قصيرة اثار رئيس حزب الكتائب هذا الموضوع وطالب باقرار مشروع ضمان الرساميل وقال ان حزيه وضع مشروعا جديدا بهذا الشأن سيطلب درسه في مجلس الوزراء .

وواضح ان هذه الحملة المنظمة من أجل اقرار مشروع حماية الرساميل الامريكية تجسري بتشجيع مباشر من قبل الاحتكارات الامريكية وبشكل خاص من قبل اركان السفارة الامريكية في لبنان الذين اصبح معروفا بانهم يقودون حملات كثيرة على السيد المحلي ، منها ما يصل بمصالح امريكا الاقتصادية والمباشرة ومنها ما يصل بمصالحها السياسية ومخططاتها الفوضوية للبنان ومنطقة الشرق الاوسط الذي يجري تنفيذه بنفس طويل من خلال اعوانها والمعايلين في خدعتها .

والحقيقة ان مصالح العمال كانت بعيدة جدا عن هذا الصراع التخصي على التفوذ والمنافع الدائر بين أنشخاص ، مهما اختلفت مسمياتهم وانتماءاتهم الفئوية ، لا يخرجون عن كونهم يوررون في فلك واحد هو فلك النظام الطبقي الاستغلالي القائم .

والسؤال الذي يجب ان يتبادر الى الذهن هو هل ان الطبقة العاملة ممثلة فعلا في مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي نتيجة وجود اربعة اعضاء فيه بصفتهم « ممثلين » عمن الطبقة العاملة ؟

موضوعيا الجواب على هذا السؤال هو النفي الصريح .. وقوضيح هذه القضية ينبغي الرجوع الى اوضاع معظم القيادات النقابية وبالتالي اوضاع معظم قيادات الاتحادات الفوضوية للبنان ومنطقة الشرق الاوسط الذي يجري تنفيذه بنفس طويل من خلال اعوانها والمعايلين في خدعتها . تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن مطالبهم وامالهم . ويعود نجاح مثل

المطلوب تمثيل عمالي حقيقي في مجلس ادارة الصندوق



غبريال خوري



رضا وهيد

هؤلاء القادة في احتلال العديد من مناصبات النقابات الى اسباب وعوامل كثيرة ومختلفة في مقدمتها ضعف الوعي العمالي الطبقي - وتحمل مسؤولية ذلك بشكل خاص الحركة التي تلجا اليها الدولة والدوائر الامبريالية - العاملة على صرف الحركة العمالية عن الطريق التصالي الطبقي واستمالة بعض القادة القايين وتحويلهم الى فئة من الوجهاء الناعمين بالرفاه والبطوحة .

وفي هذا الضوء يمكن النظر الى « ممثلي » العمال المزعومين في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . فتبين هؤلاء من الوصول الى هذه المراكز انما جرى وقمخطط مدروس اخذ بالاعتبار ابقاء مجلس ادارة الصندوق في قبضة الدولة والطبقة المسيطرة اقتصاديا ، وفي ذات الوقت تضليل العمال عن طريق ايهامهم بانهم يشاركون فعلا في ادارة الصندوق من خلال « ممثلين » هؤلاء .

واذا ما اخذنا السيد غبريال خوري وحسين علي حسين كمونجين بارزين لقادة الحركة النقابية وكذلك بوصفهما ممثلين العمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، فاي فارق او تناقض اساسي يمكن ان نلاحظ بينهما وبين ممثلي ارباب العمل ؟ والواقع ان ثمة ضمانات تتوافر في مثل هؤلاء يطمئن اليها ارباب النظام وربما تضاهي من حيث الانضباطية والحرص على تبيور الثقة الموضوعة فيهم ما يتحلى به ارباب النظام انفسهم . وكيف يعقل ان كان في وضع وظروف غبريال خوري حيث يحتل منصب مدير في المصرف المركزي ويتولى رئاسة نقابة موظفي المصارف ويكاد يصبح في عداد اصحاب الملايين ، ان يدافع باي حسان وقناعة عن مصالح العمال الذين يتصله عنهم هوة سحيقة من التناقض وعدم الالتقاء . ويمكن قول الشيء نفسه تقريبا عن حسين علي حسين الذي يعود الفضل في بقاءه على رأس نقابة عمال الاقرا - حيث ينفق باب الانسحاب اليها في وجه القات من العمال حتى لا يهز وضعه

بقلم : حسن فخر

فيها - الى قوة « علاقته » و « ارتباطاته » غير النقابية وغير العمالية .

وليس ادل على ان معركة انتخابات هيئة مكتب مجلس الصندوق انها جرت بين اعضاء جماعة انحصرت خلافتهم ومناسبتهم الشخصية ضمن اطار النظام الواحد من كون اثنين من ممثلي ارباب العمل هما السيدان انطوان بدورة ممثل المهن الحرة ، وعبد الرحمن عبد الملك ممثل اصحاب الحرف قد وعدا في البدايية بالتصويت لغبريال خوري لصب رئيس المجلس ولكنها تراجعا بعدما تغير ميزان القوى داخل المجلس ومالت الكفة لصالح السيد جو كيروز . كذلك ينطوي تصويت حسين علي حسين امثل ارباب العمل ضد غبريال خوري على دلالات مماثلة .

وكل هذه الوقائع تدل بشكل واضح على ان محاولة تصوير التنافس الذي جرى حول رئاسة مجلس الصندوق بأنه « معركة » بين ممثلي العمال وارباب العمل ليس سوى خداع وتضليل . فمصالح العمال الحقيقية كانت بعيدة جدا عن جو هذه « المعركة » ولزم بكفت اليها احد من المقصرين على السلطة والتفوذ في مجلس الصندوق .

وفي هذا الضوء بات من الضروري طرح مسألة تجنيل العمال تمثيلا حقيقيا وفعليا في مجلس ادارة صندوق الضمان . وتحقيق هذا الهدف المهم لا بد ان يمر عبر تضال شامل ينبغي ان تخوضه جماهير العمال في كسل نقابة من أجل تصحيح اوضاع القيادات النقابية واستبعاد العناصر القيادية الانتهازية وذات الارتباطات المعروفة التي لا تزال تفرض نفسها على جماهير كل نقابة مستغنية بالاساليب والوسائل المعروفة .

وبالطبع فان العناصر والقوى اليسارية الحقيقية في الاسباط النقابية تحصل مسؤولية خاصة في العمل لتحقيق هذا الهدف الذي يعيد الطريق الى قيام الوحدة النقابية الحقيقية .

ان الوحدة النقابية والعمالية هي هدف رئيسي من اهداف الطبقة العاملة وتحقيقها يستوجب لمصالح هذه الطبقة الاساسية ويكتفها من القيام بدورها الفعال في التضال الوطني والمطلي على حد سواء . ولكن ، خلافا لما يدبغ اليه البعض ، فان مثل هذه الوحدة ينبغي ان تتم قبل كل شيء ، فيما بين جماهير العمال التقدمية من جميع النقابات ، وليس بين القيادات الانتهازية التي انغمست في الاعتراف ونسائيت الى تحقيق القانع والامتيازات والوجاعة والمصالح الخاصة .

والنجاح في تحقيق الوحدة العمالية على صعيد القواعد العمالية لا بد ان يسفر عن تغير الاطر القيادية لهذه النقابات وبذلك تتخلص من اولئك الانتهازيين الذين يستغلون جماهير العمال ويضلونها ويحرفونها عن طريق التضال الصحيح ، وبالتالي يفسح المجال امام تحقيق الوحدة الحقيقية سواء على صعيد جماهير العمال ام على صعيد القيادات الجديدة المتأصلة .

الشَّراة (الجريدة المركزية للجهة الشعبية الديمقراطية) تكشف النصاب عن مشروع حكومة جديدة في الأردن مشاريع التسوية السياسية تتحرك من جديد

الأهداف الكامنة وراء مشروع حكومة فلسطينية الطابع

نشرت « الشراة » الجريدة المركزية للجهة الشعبية الديمقراطية تحليلًا سياسيًا عن الأوضاع في الأردن بين حركة المقاومة ومشاريع التسوية السياسية التي تتحرك من جديد .. وحشد تضمين هذا التحليل السياسي موضعين أساسيين :

الموضوع الأول من التحرك الجديد لمشاريع التسوية ومشروع حكومة فلسطينية الطابع طرحها الحكم بعد الأزمة مع حركة المقاومة في شباط الماضي .

والموضوع الثاني عن دروس الأزمة - شباط .

بعد فترة من الهدوء والصمت حول « الحل السلمي » والتسوية السياسية ، تجدد نشاط الدوائر الإمبريالية وعاد الحساس لقرار مجلس الأمن ، والحساس لتنفيذه ..

ويلاحظ أن الحساس هذه المرة ، يختلف في حتمته ونشاطه عن المرات السابقة ، بحيث تبدو احتمالات الاتفاق بين الدول الأربع الكبرى حول صيغة الحل ممكنة أكثر من أي وقت آخر . فلتحصد الدلائل الأولية التي تظهر هذا الاتجاه .

مؤامرات الكواليس

١ - لقد قام يوم ثمان سكرتير الأمم المتحدة باستدعاء المبعوث الدولي غونار يارينغ إلى نيويورك بشكل مفاجئ ، ودون أن يكون هناك في الجو الدولي ما يشير إلى إمكانية استدعائه مما يؤكد أن الدول الكبرى كانت تجري مباحثات فيما بينها ، دون الإعلان عنها ، وحين تم الاتفاق على أمور جديدة ، قام يونانست باستدعاء يارينغ على أساسها .

٢ - فور استدعاء يارينغ ، يأخذ مندوبو الدول الأربع الكبرى إلى الاجتماع أكثر من مرة ، وأشارت المصادر الرسمية الفرنسية إلى أن هناك تطوراً « إيجابياً » ملحوظاً في سير المفاوضات .

٣ - في نفس الوقت كان يارينغ يقوم بجولة أخرى من المفاوضات حيث اجتمع مع مندوب إسرائيل ، ومع مندوب كل من لبنان والأردن والجمهورية العربية المتحدة . وكمكانته أصر على الصمت فيما يتعلق بهذه الاتصالات وما دار فيها .

٤ - والأمم من ذلك كله ، ما نقلته وكالات الأنباء ، عن نقاط الاتفاق الجديدة التي مكنت من استدعاء يارينغ ومكنت المسؤولين الفرنسيين من إعلان القائل . قالت وكالات الأنباء أن الاتفاق قد تم على ما يلي :

١ - الانسحاب من الأراضي المحتلة .

ب - وضع قوات دولية على الحدود .

ج - حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران .

وهذه النقاط الثلاث تحتوي على أمور جديدة لم تكن واردة من قبل في أي مفاوضات حول التسوية السياسية .

فهي تحتوي من جهة على حديث عن الانسحاب دون تقييد هذا الانسحاب بالقول بأن هناك جزءاً من الأراضي سيبقى تحت سلطة إسرائيل ، معنى ذلك أن أمريكا (وإسرائيل معها بالطبع) مستعدة لتخلي عن الشرط الذي كان عقبة رئيسية في كل المفاوضات التي دارت حتى الآن ، فإسرائيل كانت تصر في السابق على تفسير بند « الحدود الآمنة » الواردة في قرار مجلس الأمن على أنه أراضي إستراتيجية تضاف إلى إسرائيل ، بينما كان الجانب المصري يرفض هذه الفكرة ويصر على الانسحاب الكامل ، وإقدام أمريكا وبالتالي إسرائيل ، على بحث فكرة الانسحاب الكامل ، يزيل نقطة الاعتراض الأساسية التي كانت تثيرها وتمسك بها الحكومات العربية الموافقة على قرار مجلس الأمن ، ويفتح الباب فعلاً أمام احتمال نجاح التسوية السياسية .

كل ذلك يحتوي هذه النقاط الثلاثة على نقطة أخرى هامة ، هي التي تتكشف سر المفاوضات الأيركية - الإسرائيلية ، على بحث فكرة الانسحاب الكامل ، هذه النقطة هي اتفاق الدول الكبرى على وضع « قوات دولية » في مناطق الحدود ، أن صيغة القوات الدولية ترد لأول مرة في نطاق المفاوضات على التسوية السياسية ، والقوات الدولية تعني قوات عسكرية مثل قوات الجيش التقليدي مسؤولة بالسلح الثقيل وبالطائرات وبالعدد الكافي من المشاة . وهذه تختلف عن الصيغ السابقة التي كانت تقول بوضع « قوة طوارئ دولية » أو تقول بوضع « بوليس دولي » . أن قوات الطوارئ أو البوليس الدولي ، هي قوات مزودة إما القوات الدولية فهي قوة عسكرية حقيقية ، تكون قادرة من الناحية العسكرية ، وليس الناحية المعنوية فقط على حفظ الأمن ، أي منع العمل الفدائي من التعرض لإسرائيل .

وهكذا نرى أن التطور الجديد في نقاط الاتفاق حول التسوية السياسية ، هو استعداد إسرائيل للانسحاب مقابل قوات دولية مجهزة بقوة كافية لحماية أمن إسرائيل ، الفدائي ، وتقييد حريته في العمل .

ه - في الوقت الذي تناقلت فيه الأنباء الاتفاق حول النقاط الثلاثة المذكورة ، وردت إلى حركة المقاومة الفلسطينية معلومات تقول أن الدول العربية المؤيدة لقرار مجلس الأمن توافق على النقاط الجديدة ، وأنها بالتالي مستعدة لكامل البحث على أساسها . ومثل هذه المعلومات تسقط من جديد كل الحجج التي كانت تقول أن الموافقة على قرار مجلس الأمن هو موقف تكتيكي فقط ، حتى تتساح الفرصة للجيش العربي أن يبنى نفسها .

في غداً لبثاني وجرع غداليان أخران .

مشاريع الحكومات المشبوهة

٢ - ولكن أخطر هذه الضغوط هو ما تم في عمان بعد الأزمة الأخيرة مباشرة ، ولا زال مستمرا حتى الآن .

لقد طرح الحكم بعد الأزمة فكرة تشكيل حكومة جديدة تكون فلسطينية الطابع ، ويشترط الحكم لتشكيلها أن تحظى بموافقة وتأييد حركة المقاومة . ويحول بعض الأوساط إلى يسمي هذه الحكومة بأنها حكومة وطنية بينما هي في حقيقتها شيء مختلف عن ذلك بالرة ، ولها أهداف خبيثة وخطرة .

أن ما يريده الحكم في الأردن بعد أن فشل في توجيه ضربة مباشرة لحركة المقاومة ، أن يتخلى عنها من الخلف وبأسلوب ذكي . أنه يريد أن يضع حكومات واجهة ، ينقسم الرأي العام في حركة المقاومة أزماناً بين مؤيد ومعارض . يريد أن يحدث بليلة داخل الصف الوطني الفلسطيني - الأردني ، ليتمكن من استغلال ذلك في توجيه ضربة قاسية للحركة الوطنية .

والجدير بالذكر أن هناك محاولة مشابهة سابقة قام بها الحكم الأردني وحقق فيها انذاك أهدافه كاملة . ونعني بها إقدام الحكم الأردني قبل عام ١٩٥٧ على تشكيل حكومة حسين فخري الخالدي ، التي قسمت الحركة الوطنية ، ومكنت الحكم من توجيه ضربة عام ١٩٥٧ ، التي عانت منها الحركة الوطنية حتى عام ١٩٦٧ . وشمار الحكومة الجديدة الذي يرغمه الحكم ، ويسميه زوراً وبهتاناً شمارة « الحكومة الوطنية » ، هو سمي لتفريق بالحل السلمي باتل ما يمكن من التنازلات من جانب هذا النظام . أبا اذا أصبح الفصل السلمي قريبا وموتقنا ، فإن المقاومة تصبح عقبة في الطريق ، لا بد من إزالتها والقضاء عليها ..

٢ - في نفس الوقت الذي حدثت به أزمة ١٠ - ٢ - ٧٠ ، كانت إسرائيل توالي توجيه التهديدات إلى لبنان ، وتلجج باستعدادها لاحتلال جنوب لبنان إذا استمر نفوذ العمل الفدائي الفلسطيني من أراضيها .

ونفذت إسرائيل تهديداتها حين قامت بشن سلسلة من الهجمات على القوى اللبنانية والهدف المباشر من كل هذه الحوافز الإسرائيلية اشاعة جو من الخطر حول لبنان يمكن القيادات السياسية الرجعية في الحكم من شن حملة مضادة للعمل الفدائي وقضية وجوده في لبنان .

وبالفعل فقد تم فوراً تجديد كل هذه القوى الرجعية في لبنان ، التي بدأت تطالب بإخراج الفلسطينيين ، وباستدعاء قوات دولية لوضعها على الحدود (وهو أحد بنود الاتفاق في نيويورك) . وبرر بعض السياسيين اللبنانيين مطالباتهم بالقوات الدولية ، بأن السدود العربية موافقة على ذلك من ضمن التسوية السياسية (وهذا ما يؤكد المعلومات التي نقلتها حركة المقاومة في عمان) .

ولم تقتصر تحركات الرجعية اللبنانية على الوقوف عند حدود المطالبة فقط ، بل أقيمت هذه القوى على التعرض بالعمل الفدائي ، فترتب كمين بنت جبيل الذي قتل فيه فدائي لبناني وجرع غداليان أخران .

دروسنا أنصبة شبابنا

كانت وراء قرارات النظام الرعناء . فتبيل ٢٠١٠ قدمت أمريكا مشروعاً جديداً لما يسوونه « التسوية السياسية الشاملة » وبدأ أن النظام الأردني ميال لهذا المشروع . ولكن لكي يكون النظام قادراً على الدخول في مفاوضات منها منتصرة وأكثر ثقتاً بنفسها وقدراتها . غير أن هذا النصر التاريخي يجب أن لا يبدى سر الرؤوس . بل يجب أن يكون حافظاً لمراجعة الأزمة واستخلاص العبر والدروس منها . فالحركة الثورية ، كل حركة ثورية ، تستفيد من تجاربها ، لتصحح مسيرتها وتراجع خطتها ، فتطلق بعد كل تجربة وهي أكثر تهرسا وحكمة ، وأكثر شباباً وحيوية .

تحرك النظام وأصدر قراراته السيئة الذكر نطى ماذا كان يراهن وماذا كان يتوقع من حركة المقاومة ؟ كان النظام يراهن على تأثر العلاقات بين أطراف حركة المقاومة ، بحيث ظن أن في إمكانه تحييد بعض أطراف المقاومة ليتوجه يضرب أطرافاً أخرى كطرفة مابلان أولها هو الموقف من الحل الاستراتيجي ، وثانيها هو مسألة ازدواجية السلطة . فقد أصبح واضحاً فيها ينطلق بالحل الاستراتيجي ، أن النظام في الأردن ، كغيره من الأنظمة العربية اللائحة وراء هذا الحل ، يعتبر المقاومة أداة تكتيكية في يده . فما دامت بمحاولة الوصول إلى حل سلمي تتغير وتظل عرضة للازدواج والرد في سوق الماوسات الدولية ، فإن النظام الأردني يميل إلى التناقص من نشاط المقاومة ويعتبرها ورقة ضائعة بيده ، يضبط بها على إسرائيل لتفريق بالحل السلمي باتل ما يمكن من التنازلات من جانب هذا النظام . أبا اذا أصبح الفصل السلمي قريبا وموتقنا ، فإن المقاومة تصبح عقبة في الطريق ، لا بد من إزالتها والقضاء عليها ..

لكن حركة المقاومة فزت على النظام فزعة الاستفادة من خلافاتها الداخلية ، إذ سرعان ما وهتت المقاومة صفوفها ، وانشأت القيادة الموحدة وأوكلت لها أمر مجابهة الأزمة ، ونزلت قوات الميليشيا الشعبية لتساندها الجماهير الواسعة واستوفت على المدن والقسرى والمخيمات ولم تنتظر القيادة الموحدة إجراءات النظام كما كان يتوقع ، بل أخذت يدها زمام المبادرة وطالبت النظام بمسحب قراراته خلال مهلة معينة ولا اضطرت إلى القيام بتحصن على مضاد . ومنذ اللحظة الأولى بسدنا واضحا أن النظام حاله خلق ليس قادراً على مجابهتها ، فبدأ يترك ويترجع ، واستسلمت القيادة الموحدة أن تفرج بعركة المقاومة من الأزمة منتصرة .

لقد أثبتت التجربة بما لا يقبل الجدل أن حالة التزق والخلافات التي كانت تعيشها المقاومة قبل ٢٠١٠-٧٠ ، لم تكن إلا نتيجة لاتعدام اسم الاتصال فيما بينها ولعدم وجود برنامج سياسي وعسكري محدد ومتفق عليه ولمزم لكافة الأطراف ، كما أن نجاح تجربة القيادة الموحدة قد برهن على أن هذه الصيغة

في العاشر من شباط والأيام المقبلة التي تلت دخلت حركة المقاومة ومعهما الجماهير الوطنية العريضة معركة حاسمة مع النظام الأردني ، فخرجت منها منتصرة وأكثر ثقتاً بنفسها وقدراتها . غير أن هذا النصر التاريخي يجب أن لا يبدى سر الرؤوس . بل يجب أن يكون حافظاً لمراجعة الأزمة واستخلاص العبر والدروس منها . فالحركة الثورية ، كل حركة ثورية ، تستفيد من تجاربها ، لتصحح مسيرتها وتراجع خطتها ، فتطلق بعد كل تجربة وهي أكثر تهرسا وحكمة ، وأكثر شباباً وحيوية .

مرة أخرى أثبتت الأزمة الأخيرة ، ما كان واضحاً من قبل ، من أن التناقض بين النظام الأردني وحركة المقاومة ليس تناقضا عسريا أو مؤقتاً ، بل تناقض دائم وثابت ، يحكمه مابلان أولها هو الموقف من الحل الاستراتيجي ، وثانيها هو مسألة ازدواجية السلطة . فقد أصبح واضحاً فيها ينطلق بالحل الاستراتيجي ، أن النظام في الأردن ، كغيره من الأنظمة العربية اللائحة وراء هذا الحل ، يعتبر المقاومة أداة تكتيكية في يده . فما دامت بمحاولة الوصول إلى حل سلمي تتغير وتظل عرضة للازدواج والرد في سوق الماوسات الدولية ، فإن النظام الأردني يميل إلى التناقص من نشاط المقاومة ويعتبرها ورقة ضائعة بيده ، يضبط بها على إسرائيل لتفريق بالحل السلمي باتل ما يمكن من التنازلات من جانب هذا النظام . أبا اذا أصبح الفصل السلمي قريبا وموتقنا ، فإن المقاومة تصبح عقبة في الطريق ، لا بد من إزالتها والقضاء عليها ..

لكن حركة المقاومة فزت على النظام فزعة الاستفادة من خلافاتها الداخلية ، إذ سرعان ما وهتت المقاومة صفوفها ، وانشأت القيادة الموحدة وأوكلت لها أمر مجابهة الأزمة ، ونزلت قوات الميليشيا الشعبية لتساندها الجماهير الواسعة واستوفت على المدن والقسرى والمخيمات ولم تنتظر القيادة الموحدة إجراءات النظام كما كان يتوقع ، بل أخذت يدها زمام المبادرة وطالبت النظام بمسحب قراراته خلال مهلة معينة ولا اضطرت إلى القيام بتحصن على مضاد . ومنذ اللحظة الأولى بسدنا واضحا أن النظام حاله خلق ليس قادراً على مجابهتها ، فبدأ يترك ويترجع ، واستسلمت القيادة الموحدة أن تفرج بعركة المقاومة من الأزمة منتصرة .

لقد أثبتت التجربة بما لا يقبل الجدل أن حالة التزق والخلافات التي كانت تعيشها المقاومة قبل ٢٠١٠-٧٠ ، لم تكن إلا نتيجة لاتعدام اسم الاتصال فيما بينها ولعدم وجود برنامج سياسي وعسكري محدد ومتفق عليه ولمزم لكافة الأطراف ، كما أن نجاح تجربة القيادة الموحدة قد برهن على أن هذه الصيغة

الجالس مسؤولة مباشرة عن كل القضايا والمسايل والأوضاع الجماهيرية في منطقة تواجدها ، وتعالج بصورة جماعية كل مشاكل العلاقات بين الجماهير والمقاومة كذلك يتوجب على حركة المقاومة أن تكف عن كل الممارسات التي قد تحدث انتهاكات سيئة على وحدة الشعب الفلسطيني - الأردني ، وأن تعمل على إنشاء جبهة وطنية فلسطينية - أردنية تمزج هذه الوحدة التي هي نتاج تاريخ طويل من العيش المشترك والتضامن المشترك ضد العدو المشترك .

ولا شك أن تجربة الأزمة قد أظهرت أن أجهزة النظام من جيش وبوليس تحتوي على الكثير من المتعاطفين مع المقاومة والمؤيدين لها ، ممن يرون أن مصلحتهم النهائية إلى جانب المقاومة ، وأن النظام يريد أن يجعل منهم وقوداً لحلمه ومخططاته .

ولقد أبدى هؤلاء خلال الأزمة انهزامية ثورية رائعة عندما كانوا يلقون بأسلحتهم لقوات المقاومة دون قتال . ولا بد من تصحيح هذه الظاهرة بتكثيف الدعاية والتخريض الثوريين في صفوف الجيش والبوليس .

أن الصورة المشرفة لتضامن الجماهير إبان الأزمة ، يجب أن لا تتجلى لتفانل عن بعض النواقص التي بدت واضحة جلية . ولعل أبرز هذه النواقص هو ضعف الانضباط التنظيمي في صفوف حركة المقاومة ، وهنا لا بد أن نتعرف أنه لا بد أن تظهر بعض الخروقات الانضباطية هنا وهناك في أوقات الانتفاضة الجماهيرية ، إلا أن ذلك لا يعني أن تتفانل حركة المقاومة عن واجبها في رفع مستوى الوعي والانضباط التنظيمي . كذلك أظهرت الأزمة عدم كفاية تدريب الميليشيا الشعبية وعدم تهرسا بأساليب قتال المدن وعدم تحكمها بأساليب ووسائل الانتفاضة ، وهذه ثغرة خطيرة لا بد من التصدي لها بسرعة فائقة عن طريق توحيد الميليشيا الشعبية وحشد كل المكنيات والقوات لتدريبها تدريجياً مشتركاً جيداً ، ووضع كافة الخطط الكتيبة بسرعة التحرك وبروتونه وفصائله وقت الأزمات .

والآن ماذا بعد النصر الذي أحرزته الجماهير وحركة المقاومة ؟ أن التحدي هو الموضوعي الذي أوردناه لطبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام ، يوضح أن الأزمة ليست عرضية ولا مؤقتة ، ومن هنا فإن على المقاومة أن تتوقع فصلاً آخر من الدور في علاقتها بالنظام . وهذا يتطلب نصلاً حازماً وبكسل الوسائل لتثبيت سلطة المقاومة وتعزيزها ، فلا يتربعن سلطة فوق سلطة المقاومة . ■ ■ ■

صدر حديثاً :

علاء هاشم

تقد الفكر الديني

• مجتمعنا في عصر العلم • الدينيون ومفهومهم للمجتمع • تقييم واقع الجبهة الدينية • الحركة بين المستشرقين والمسلمين

تأليف : الشيخ عثمان حساني

منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت



المقاومتان الفلسطينية واللبنانية

امتحان تشريبي

هذه المحاولة كبت قبل الأحداث الأخيرة ، وهي إذ تستشر في الجزء الأخير منها ، خطوط ظاهرة سياسية جديدة ، لا تغفل عن أن الاستنتاج السياسي لا يكفي وحده لتحديد الموقف الحالي اليومي ، فالظرف الاتي عنصر آخر لا يجوز إهماله .

ل . أ .

تقريبا . هل يعني ذلك أن نصف السنة المصم لم يؤد الى نتائج يمكن احصاؤها ؟ بالطبع لا . ولكن تسجيل هذه النتائج يفرض الايمان بالعناصر الأخرى من الوضع ، أن لم يكن الاحاطة بها . هذا التاجيل المهجي دليل على علة سياسية : فالنفسار لم يشكل بعد « مفاها » لفهم الأحداث إذ أنه ما زال يدخل في حساب « ردود الفعل » التي لا تملك سحرة للمبادرة المستقة في حدود الامكانات المالية .

١ - مقدمات تشريبي

بعد صدام نيسان ، وقف الحكم اللبناني مشلولاً بتمعه تناقضاته من أن يأتي بحركة : على صعيد التحالف الحاكم ، أدى ارتباط الطرف النهجي بالعناصر التقدمية والوطنية ، ولو من باب طائفي ، الى شله عن القيام بالاستمرار باعباء حكم بات يتطلب ضرب المقاومة الفلسطينية ومن وراءها جماهير وطنية واسعة .

— على صعيد العلاقة مع المقاومة ، لم يكن الحكم قادرا على اطلاق نسبي لحرية الحركة لأن ذلك يستتبع رد فعل اسرائيلي يعجز عن مواجهته ، عدا المشاكل التي يطرحها دخول المقاومة الى مناطق لبنانية يصبح — المصير على السلطة أن تقوم بإدارتها كما كما كانت تديرها سابقا .

— على صعيد العلاقات العربية ، لم تعد العلاقات التقليدية التي تربط الحكم اللبناني بالكتلة المرجعية . فهذه الأخيرة لا تستطيع تقديم دعم علني في وجه المقاومة لا سيما في مرحلة تفجر نسبي اقتفدها بعض مواقعها . هذا بينما تغلق أبواب الحل السلمي وتبهرز المقاومة عنصرا أساسيا في «عرب الاستنزاف» . لكن هذه العناصر التي تكون منها الوضع

دراسة

مَن إعداد «لبنان الاشتراكي»

عندما قدم رشيد كرامي (١) استقالة حكومته في اليوم التالي لـ ٢٣ نيسان حصد المشكلة السياسية اللبنانية ، بأنها قضية مشاركة بين الطرفين اللبنانيين في مواجهة القضية الفلسطينية واجتداداتها الداخلية . وكان المتكلم آنذاك يرثس وزارة نهجية شكلت على اثر ضربة الحقلين ، من بيار الجميل الى نصري المولود . بعد سبعة أشهر شكلت وزارة برئاسة كرامي نفسه بقلب عليها الطابع النهجي ، بمشاركة وسطية قوية ، وبمساهمة كتابية وشمعونية غير صريحة .

بين التاريخين : مواجهة دامية مع المقاومة الفلسطينية انتهت ، مع اتفاق القاهرة ، الى اقرار بحرية حركة نسبية للمقاومة في الجنوب المتاحم للحدود اللبنانية — الفلسطينية المحتلة . في نيسان وتشرين الأول ١٩٦٩ ، كانت السلطة اللبنانية هي البائدة بحصار المقاومة أو ضريها ، وفي الحالين كان الجواب الفلسطيني في الخيام وخارجها ، واللبناني الجبانيري في الشارع ، العامل الحرج للارمة السياسية بمختلف وجوها . مع نيسان اجتمع شمل الاطراف اليسارية في تجمع الاحزاب والفتات اليسارية والتقدمية عريض ، لم يلبث أن تفرق ليستقر على مجموعتين : جبهة احزاب تقدمية ، تضم الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي والبعث (العراقي) مع اطراف أخرى ، وتجمع احزاب وفئات يسارية هو حصيلة ما تبقى من التجمع العريض بعد انسحاب احزاب الجبهة .

إذا كان تعداد الأحداث السياسية العابري يشير الى مكاسب الاطراف المتصارعة ومسا حقيقته في سمعها لحل مشاكلها فان هذا التعداد لا يبنى عن وضع اليسار اللبناني شيئا

١ - هذه الدراسة الجديدة للبنان الاشتراكي تعتبر تكملة لدراسة سابقة نشرت في «الحرية» — عدد ٤٨٥ ، بتاريخ ١٣-١١-٦٩ — بعنوان «المقاومتان الفلسطينية واللبنانية» .

محاولة في فهم أزمة جنبلاط

«المكتب الثاني»

المدني الشاظر واحتواء المقاومة

١ - كانت الصراعات السياسية اللبنانية تضع القوى الشعبية دوما امام حلين يعبر كلاهما عن مصالح مقابرة لصالح هذه القوى . فكانت في دعمها لاحد الحلين ، تسعى جهدها لأن تقضي عن الحكم أكثر الاطراف المتصارعة ضروا . لكن ذلك ، غالبا ، ما أدى الى أن تدفع القوى الشعبية ذلك من مستقبلها هي : أي من تصوج منظماتها واستقلالها السياسي . ليس في الأمر ، بالطبع ، قدر لا فكاك منه . فالاستفادة من التناقضات وولو الثأورية منها ، في صفوف التحالف الحاكم ، أمر مفروغ منه ، شرط ألا يؤدي الجهد للاستفادة الى ضياع الفوارق بين الطرف المتقدم في التحالف الحاكم والقوى التي ينبغي أن تمثل مصالح الفئات الطبقة المستغلة — بفتح الفين — . والتشديد على ضرورة ضياع الفوارق ليس مقصلا لولا هو أنكار للقاء فعلي يتم أحيانا بين عناصر من تحالفين متناقضين ، بل هو ضرورة عملية في نزال سياسي لا يفرق في دفاع متقطع عن مصالح مباشرة ، لا يستطيع أن ينطلق منها ليحدد وجهة عمل مستقلة تتفق مع مصالحه البعيدة .

في الأونة الأخيرة غلبت المشاكل الناتجة عن المقاومة الفلسطينية في لبنان ، على العلاقات اللبنانية اللبنانية . وبدأ أن المقاومة في معركتها مع اسرائيل ، والقوى التي تساندتها ، حركة جماهير واسعة لدفعها يصعب على الاقصاد السياسي — المحلي الطائفي ان يسترجعها ، وبالتالي بدأ من الممكن أن نتج عن حركة الجماهير المتحررة من العلاقات السياسية التقليدية في لبنان ، وجهة سياسية تحدد مواقفها وتحالفاتها ، بصورة مستقلة نسبيا عن اطراف التحالف الحاكم . والاستقلال النسبي لا يعني أن تسبح وحيدة في الفضاء ، بل يعني أن يقوم التحالف مع الاطراف المتقدمة ، أيضا وجدت على أساس مصالح الجماهير ومطالبها هي ، أي أن تكون حركة الجماهير هي الطرف الغالب في التحالف .

لكن ذلك لم يحدث ، فقد دفع ضعف المنظمات الوطنية بالمقاومة الى أن تبحث عن حلفاء في صف قوى التحالف الحاكم ، كما فرض عليها العدو الإسرائيلي ، بضربه للقوى اللبنانية ولكل طائر ، أن تصبح موضوع مجابهة داخلية تنقسم فيها القوى ظاهريا ، فيما للتكتلات الطائفية العريقة ، وقد نتج ذلك ، بصورة أساسية ، عن تفاوت بين وتيرتين في العمل الوطني . بينما كانت المقاومة ، فصلا ، تطرح قضية تحرر وطني فلسطيني ، تفرض

على أن الذين تقدموا قاموا بخدمة جليلة موزوم ما فيه الخليل تلو الخليل على مزاله عنونه في الثورة في معركة فعلى تبرز مدى التبذير الذي يميل ، بالإضافة الى قوى الأيمن الداخلي ، ما ساءه صفحي اجنبي « جندرية بكرة » . بالطبع ان حديث مرقات عن الجيوش الشقيقة لا يعنسي شيئا : فالفلسطينيون القتالون « أشقاء » لا يجوز تعرضهم للموت بلا داع جدي . ولكن الموقف الذي يصر هذا السلوك هو أخطر ما في الأمر : أنه يعني أن المقاومة أو الفئري الذي قام بعملية جدل سلم ، يتصور التقدم في منطقة آهلة بالسكان بجعل عن أي أعداد سياسية . ما هي الخطوات التي اتخذتها المقاومة لأعداد الجنوبيين لاستقبالهم ؟ ما هو التنسب الذي تنميه حاجتها الى القطة الوسطى ؟ ما هي المشاريع التي اقترحتها والتي تغفل الحد من نتائج الرد الإسرائيلي على خطوة تلك الخطوة ؟ ان تضامن أهالي مجدل سلم العميق مع المقاومة ، إذ مدتهم السلطة الى اخلاء القرية فرفضوا ، ان هذا التضامن لا يجعل من الإسلطة المطروحة تعقيدا لا جدوى منه . إذ أن للتضامن الطوعي حدودا ضيقة لحل الفزوح عن القرى التي تصفها — الاسرائيليون من أبرز علاماتها . لكن ما تم في مجدل سلم ليس حدثا فريدا ، بينما ، فالتظاهرة

لبناني أن يستنبط خلا آخر ؟ لماذا اضطر أن يجابه أحداثا اظهرت ، بصورة لا إيهام فيها ضعف تربيته ، بفرقة فارغة كثررة ورشيد كرامي ، وتارجح مكنه كترارح رئيس الجمهورية وبيار الجميل ؟ وهل يشكل ذلك « خلا » ولو مؤقتا للأزمة ؟

كان أمر ما متوقعا منذ شهر تقريبا ، وهي عدا ذلك ، لا تلك صلة لاسلكية مع قاعدسة انطلقا . يضاف أن تقدم قوة عدائية في المنطقة كان أمرا متوقعا منذ شهر تقريبا ، تنميه عناصر من القتالين . أي أن السلطة كانت تنتظر الإقدام على خطوة من هذا النوع . لسلك استطاعت أن تحشد بسرعة قوى كبيرة تمتع القتالين من الافلات . لا ندرى كيف أمكن أن تبادل قوة صغيرة دون سلاح ودون اتصال بقاعدتها ، أن تغامر بالتقدم في منطقة تسيطر عليها السلطة معرضة فتاصرها ، بالتالي ، للجهة تلك التي حصلت . فهما كانت ظروف هذه المبادرة فانها تدل بوضوح

٢ - الانقطاع الفلسطيني اللبناني

كيف أمكن بعد سبعة أشهر من أزمة الحكم (بالمعنى الرئي) أن يرجع الرجال التقليديون أنفسهم الى الحكم الذي طرفهم منه حركة ٢٣ نيسان ؟ هل ثمة مغالاة في تفسير وقع المقاومة الفلسطينية على قواعد الحياة السياسية وتوازنها في لبنان ؟

نة جواب خادع لا يصح ، في رأينا ، الإبطان له أو الإذ به ، وهو الذي يقوم على اعتبار عودة الزعماء التقليديين من بقايا التقاليد السياسية السابقة التي لا يعقل أن تقترض بين عشية وضحاها . ان بدهشة الجواب هي التي تخفي خواءه ، إذ أن بفضل الجواب نفسه هو جدة الوضع التي لا يستطيع

استمرار « الوجهاء » والاعيان جيبها والنسب

ع . هذا يعني أن عودة « الوجهاء » التقليديين ، ممثلي تحالف الانقطاع السياسي مع البيروقراطية التجارية — المصرفية ، ليس تكرارا محضا ، ليس ترديدا حرفيا لوضع سابق بعث حيا من جديد . فالظروف التي أوصلت

الوزارة الحالية « وما تمثله » الى الحكم مختلفة « بمايا » عن الظروف التي كان يتم فيها تأليف وزارة في لبنان . اتست الوزاراة الحالية بعد سبعة أشهر من تعليق الحكم (الوزاري) بز فيها ، وفي المواقف التي وقفتها القوى السياسية الحاكمة ، المصد الأولى التي هي حمائية الأرض . هذه الجهة ، ليس في الحكم فئة واحدة ، ولو ضئيلة شامت أن تتصدى لها . خلال الأشهر السبعة التي فصلت استقالة الوزارة الكرامية التهجوية عن تشكيل الوزارة الكرامية

المعدي وحده الوضع الذي حاول الحل أن يحب عنه . لماذا لم يستطع النظام السياسي

١ - « جميع خطوط التشديد في هذه الحالة هي من وضع « لبنان الاشتراكي » ، ملاحظة من « الحرية ») .

عليه طبيعة العدو الإسرائيلي وطبيعة خلفاته مستوى مرتفعا من الشمول والتنفيد ، لتناول مجمل القضايا المتخلفة عن التاريخ الاستعماري في المنطقة العربية (نهب اقتصادي منظمة سياسية بالية ، تنظيمات جهادية ضعيفة ...) ، كانت الحركة الجماهيرية اللبنانية تواجه مشاكل من مستوى آخر ، أقل تعقيدا بكثير : العلاقات المحلية الطائفية ، الأمور الخليلية المباشرة من مميشية وغيرها . وإذا كانت فئات لبنانية واسعة تمثل فسي مناسبات عدة دعمها للقائمة واستعدادها للدفاع عن بقائها واستمرارها ، فان الترابط بين ما ينتج عن معركة المقاومة من ناحية ، وبين المشاكل اللبنانية التي تواجهها القضايا اليومية الجماهيرية ، بقي ضعيفا . فمناظرته معركة المقاومة ، ضمنا أم علنا ، هو تحرر لبنان من العلاقات الاستعمارية ونتائجها الداخلية . والقوى التي تستطيع ان تحمل هذه المهام ينبغي أن تكون قد بنت تنظيمات شعبية ضد التحالف المسيطر على الدولة . كما ينبغي أن تكون قد جعلت المعركتين ، المحلية والسياسية ، الى مستوى يواجه التغفلل الاستعماري في جميع مرائق الحياة اللبنانية . ومن البين ان لبنان لم يعرف تنظيمات شعبية من هذا الطراز . وهنا نعود لتفتي بسدور الاقتصاد اللبناني في عملية النهب الامبريالي والاستعماري للمنطقة العربية ، من ناحية ، وباستمرار البنى السياسية والاجتماعية الكابحة لتكوين الوعي السياسي ذي القاعدة الطبقية .

٣ - أدى هذا التفاوت بين المعركتين وتماشيها ، الى علاقة متناقضة بين المقاومة والوضع اللبناني : كان الدم الذي قيمته فئات جماهيرية واسمسة للمقاومة ولبرنامجها التحرري ، الضمني ، مشتقا لا لتنظيمه اطر بتماسكة تلك بعض الاستمرار الذي يمكنها من تحويل احتياط وطني واسع الى قوى منظمة ، تنتقل بالتدريج من المجال الوطني العام الى ارساء قراءات استراتيجية تقوم عليها عملية التكوين الوطني — الاشتراكي في لبنان (وكانت التظاهرات المرحضة ، والماتم ، هي مناسبة خروج هذه الجماهير الى الشارع) . بذلك يبرز السدور التقدمي ، الثوري ، للمقاومة .

— لكن خارج المقاسيات العامة ، او الالتزام الحادة ، لم تكن المقاومة تجد من يمثل الجماهير سوى الاوصياء التقليديين عليها . وقد استمرت القوى التقليدية المسيطرة سياسيا ، في سيطرتها ، لأن صلة الوصل بين النضال الوطني ، الذي يتم مع المقاومة ، وبين النضال الديمقراطي الخليلي ، بقيت مفقودة . فغادي تصاميل المقاومة مع القيادات التقليدية ، القيادات الطائفية وقيادات الاحياء ، التي رتبسيها ، او على الأقل الوضعا خارج صف الاهداف التي ينبغي أن تضرب .

فكانت النتيجة العامة للتجاهل ان احتفظت المصراعات ضمن اطراف الحكم بيمينتها على مجموع التطور السياسي ، ولكن في ظرف جديدة تتميز بالتحرك الجماهيري الفعال . لذلك لم يكن من الممكن أن تستمر القوى الوسطية او اليمينية المرفقة ، في هذا التحالف ، في لعب الدور الاساسي (١) . فهي لا تصلح طرفا في النقاش مع المقاومة من ناحية ، ومع الجماهير اللبنانية الوطنية من ناحية أخرى . عدا أن هذه القوى ، في طرفها القضيبي ، تمناني من تفجر كانت انتخابات ربيع ١٩٦٨ من علامته البارزة .

٤ - ينبغي ، فيما نرى ، فهم بروز دور وزير الداخلية كمال جنبلاط ، على ضوء السياق فوزير الداخلية لا يمثل طفرة القوى الشعبية والتقدمية الى المسرح السياسي اللبناني ، وليس في هذا التقدير تغافل عن الدور الهام الذي يلعبه جنبلاط ، حاليا ، في مواجهة قوى قمع ، كانت وما زالت ، وبلا على الحركة الجماهيرية . لكننا نرى أن تحديد الدور الذي يلعبه حاليا ، وامكانات هذا الدور ، يجنبنا الانخراط الكامل والاعمى في صف لا يستطيع ان يحمل مصالح الفئات الاشتراكية والوطنية والديمقراطية بصورة تؤمن انتصار هذه

١ - هذا ، بالطبع ، في حال استمرار تحالف حاكم في ظروف توازن سلمي . وهو ما يمكن خرقه بواسطة ازال اسريكي أو اطني يمكن .

التي سيطرت على أحداث تشرين هي الانقطاع ما بين المقاومة الفلسطينية والحاجات السياسية اللبنانية المتقدمة . هذا ما حدث ، وهذا مما يجيب تصوره ومحاولته تصديده في المستقبل ، ولا يجدي نفعا أن يلف الانقطاع بالصمت أو بالانكسار الجرد على « ارتباط » المصلحتين . فالارتباط بحاجة الى شروط سياسية ينبغي توفرها . وبالطبع هذه الشروط ليست عواطف ملتزمة لا تلبث أن تنقلب ، كما حدث في جريدة «الاتوار» التي نبيع يوما صور البطولة ، الى حديث من سياسي . أسوة بالاداعة والتفريغون اللبنانيين .

ما هي مظاهر هذا الانقطاع؟

١ - اضطرت المقاومة في تصديدها للسلطة ، ان تقوم بعمليات ذات طابع عسكري بحث لا مكان فيها للبنانيين ، للجماهير اللبنانية ، من احتلال نبطا الى ضرب راشيا الى الخليلية المصنع ، كانت تتم تحركات القتالين الفلسطينيين خارج النضر الشعبي اللبناني . اما الحالات القادرة التي تم فيها اللقاء ، كما في بنت

تابع : المدني الشامير واحتواء المقاومة

المصالح ، اذا صحت ملاحظتنا حول علاقة المقاومة بالوضع اللبناني .
برز دور جنبلات جوابا على عجز الجبهات اللبنانية عن ربط متطلبات
مرحلة التحرر الوطني ، السذي تطرحه حاجات المقاومة ، بالنضالات
الديمقراطية والوطنية التي تخوضها في الداخل .

غير ان هذا العجز ، الذي يتمثل في فقدان التنظيمات الجهادية ، لا يعني حركة هذه
الجبهات من ناحية ، وهو لا يعني بالطبع استمرار وجود المقاومة الفلسطينية نفسها
وضغطها المستمر على حدود النظام المسيطر . لذلك فالسياسة الجنبلاطية ، بحكم موقعها ،
سياسة متناقضة ، وهي تشكل ظاهرة ذات مستقبل ، في ظلنا ، لانها متناقضة .
هـ — فتناقضها ليس علة « منطقية » ، انه حصيلته القوى التي تلقى عند « برنامج » وزير
الداخلية ، وحصيلته مصادر هذه القوى وتاريخها .

— اذا كان جنبلات من ضمن التحالف الحاكم فان التحديد العام على هذه الصورة لا يعني ،
سياسيا . فهو ، الى ذلك ، الطرف الوحيد الذي لا يمثل الارتباطات التي يمثلها الآخرون .
ومقارنة بسيطة مع كرامي (من طبرس الخوري الى غارضي الخوة) ، عودا الى شركات النفط ،
او مع جهاده (من المشائر الى زراعتها البرية افضل) مثلا تبرز غارق الارتباط .
فالقاعدة الاساسية هي الريف الشوفي وتراثه الاداري والوطني . واذا كانت هذه القاعدة
لا تحول دون الانخراط في لعبة التسلل والاركان البرلماني ، وهي ظاهرة تسيطر على التاريخ
السياسي اللبناني كله منذ قرن وربع القرن ، فانها لا تحول كذلك دون الارتباط العربي
القمعي ، او دون الصلات مع اوساط نقابية عمالية وبحر بورجوازية صغيرة بزارية . لذلك ،
ليست الاستجابة لتحرك جماهيري واسع امرا غريبا ، وان حصلت هذه الاستجابة بتسرد
وتعثر (اعلان الانسحاب من ظاهرة ٢٣ نيسان ، تحريك المعركة الى جدل دستوري حول صلاحيات
رئيس الجمهورية ...)

— من هذا الواقع يستطيع جنبلات ان يتفاوض مع المقاومة . وهو السياسي اللبناني الوحيد
الذي يحتل هذا الموقع . اي انه يمثل المفاوض الآخر ... قبل الانزال الاميركي او الاطلسي !

لذلك ، اي لانه يستطيع ان يفاوض المقاومة من موقع نرضي به المقاومة ، استطاع ان يكتل
حول سياسته ، ذات واسعة من مناصري العمل الفلسطيني ، ومن الوطنيين بصورة
عامة ، وذلك في وضع محتمل لا يملك فيه القوى الوطنية وسيلة ضغط من خارج
السلطة ، تلك ، كما اشرفنا ، التنظيم والاستمرار اللذين يجعلان ضغطها فعالا . .
— لكن مفاوضة المقاومة تتطلب الحد من محاولات الاتياع بها . وهي محاولات تتكرر منذ
نيسان ١٩٦٨ ، اي منذ ان اكتسبت المقاومة في لبنان قوة تهدد بها فتح السلطة اللبنانية .
هذا من طرف . ومن طرف آخر لا ننس ان جنبلات يخوض معركة سياسية لبنانية ، بوسائل
مستعانة من مادة هذه السياسة وجبيلتها ، وفي هذا الاطار معركة تدمية حاول الحليون عيشها
تجربها في حلبة المجلس القنابي وخارجها ، وهي معركة حصون الاقطاع السياسي — الطائفي —
الحلي ضد السلطة التي حاولت طوال اكثر من عشر سنوات تفكيكها . هذه الخلفية المتدرة
(الصراع بين المكتب الثاني وعدد من كبار الطائفة السياسية) اكتسبت عبر المواجهة بين
المقاومة والعناصر المواجهة تنفيذ مؤامرات تصفيها ، دفعا جديدا . فتخلقت حول الرجل
الذي يعتبر مهمته الاساسية تنفيذ اوصاف القاطرة ، مجموعة من العناصر التي حاولت
الاتفاق بكل قواها . وليس في الامر احمية : اذا كانت هذه العناصر متشددية أولا الى
دوائرها الانتخابية وتحالفاتها البرلمانية ، فمن الطبيعي ان تبدي هذا الجانب على الجانب
الفلسطيني الذي لا يملك حيلة رابطة فسيواجهه . مرة ثانية ، دخلت المقاومة عنصرا
من عناصر تكوين القوى التقليدية ، وهذه المرة على صعيد النظام السياسي كله ، لا على صعيد
بعض الاقطاب وزعامات الاحياء .

امتحان تشريين

ممكنة ، يشكل الفدائيون في وجهها طرفا
رادعا ، يحد من تسعها وبوليستها .
والاشارة الى قرية بالذات ليس محاكمة
لنصارها السياسية المحلية . فالتقديرات
السياسية اللبنانية ، على صعيد لبناني ، هي
المسؤولية الاولى : فالبادرة او نقصها يرجعان
غالباً الى التنظيم كله ، وإلى قيادته الوطنية
على وجه التخصيص .

٢ — ثمة وجه آخر للاقطاع هو الانحياز
الكامل . وهذا ما حدث في طرابلس وبشكل
ضخم ملاحظ احداث منتشرة عندما اعلن فاروق
القدم تمرد ، اعلنه نفاعا عن المقاومة
الفلسطينية وهرجتها الكاملة في استئصال
الاراضي اللبنانية انطلاقا . يضاف الى ذلك
تصريحات عن تحويل لبنان الى « فندق » واقتاد
مقويات الوطن ... هذا من ناحية ، ومن
ناحية ثانية ، اشتركت في اغلاق اللجنة عناصر
تقدمية وقتت الى جانب المقاومة بشجاعة
لم تمن حتى الموت . لكن هذه العناصر لم تتكلم .
تركت الكلام الى عبد الجيد الراعي الذي كان
يبدو انه يتحدث باسم جاني السلاح ، ينكر
كل مرة تكلم فيها اشراكه في الحركة
السلمة ! ان ، كان ثمة في طرابلس انتفاضة
مسلحة استطاعت ان تحرر المدينة من السلطة
الشرعية التي يمثلها احد اعرق ممثلي القوى
السياسية التقليدية في طرابلس ولبنان ، وذلك
باسم دعم المقاومة الفلسطينية . لا شك ان

الحركة المسلحة ما كانت لتنجح وتستمر ، بدون
تفديتها (بشئ الواسل) من المقاومة
نفسها . على من اعتمدت المقاومة ؟ على أية
قوى ؟ مهسا كانت نوابا فاروق القسم
وتصريحاته ، فانه لا يستطيع ان يمثل اكثر من
خمس عائلتي لرشيد كرامي ، بناصبه خصوصه
تجميعها على صعيد سياسي مشترك . يبدو
ذلك في الصلة التي تربط بالقدم — « رجالة » ،
في (تحرر) القدم من الافكار المحددة والعلاقات
السياسية المنظمة . لذلك لم تلتك هذه
الانتفاضة ان تحولت الى سيطرة عنصر مسلح
على جزء من مدينة راضخة او مؤيدة . وإلى
جانب هذا العنصر عناصر أخرى تتناسم معه
وان يمزج عنه ، اقسام من المدينة تتشدد
فيها مسلحين تربطها بهم علاقات من نوع لا
يختلف ، نوعا ، عن علاقات القسم
ببسلحيه ، وان كانت ذات منشأ مختلف (فالقدم
ورث ، أما العناصر الأخرى فهي عصابية) .
باسلوب اسمايد الحرب وان بشكل متواضع
وضمن الشرعية التامة ، غدا دعم المقاومة
علا عسكريا على قرار عمل المقاومة نفسها
مع فاروق اساسي هو ان ضغط المقاومة نو
دلالة سياسية مباشرة ، هي : اقتحام حكم
رجعي في معركة رفضها ، ولا بد له من تحمل
نتائجها . أما العمل المسلح في طرابلس فيتمتع
الى دلالة سياسية يستطيع هو ان يستغلها

— مفاوضة المقاومة واعطاء الدعم البرلماني الذي لا بد منه لجهة متينة . ولدى المشايخ
المتقالية التي تشد كلها باتجاه تقليد اغانير المكتب الثاني والقوى السياسية التي تقف
وراءه ويستخدمها : الفاء بعض الماطسي العسكرية ، تفكيك الجهاز المشترك ، استقلال
اجهزة وزارة الداخلية ومدها بعناصر جديدة . ولا شك ان الحد من سلطة الجهاز العسكري
سوف يؤدي الى خروج قطاعات أخرى على السطح المظن ، وأهم هذه القطاعات النقابات
والتجمعات المحلية ، (النوادي التي بدأ جنبلات ، متواضعا ، معركة بها !) . كما ان ذلك
سوف يتيح المجال امام وزير الداخلية — دسحكة نيابية ترتبط به ، وتعطي سياسته
قاعدته برلمانية عريضة تحول بينه وبين الموقع عريضة حلفائه الكتوليين وغيرهم (٢٠٠) .

٦ — ان الحل الجنبلاطي ، الذي عدنا سريعا بعض مقوماته السياسية الطرفية ، يملك
مقومات ظاهرة مرحلية ، نتيجة عاملين : المقاومة الفلسطينية ، واستمرار الهوة بين
تركيب الصميين السياسي والاقتصادي (وهي هوة ولدت المشابهة) . واذا كان من الراجح
بالغيب التصدي لمستقبل الظاهرة ، اذا اكتسبت ، فان من الضروري التوقف عند جانب واضح
يحكم نمو الظاهرة ، وهو التحالفات التي يمتد عليها وزير الداخلية الحالي .

حتى الان تبدو هذه التحالفات خليطاً متافرا من قوى بعيدة عن التجانس ، قاسما
المشترك سلبا واتيا . وهذا طبيعي في معركة فصل . لكن ما هي المقومات الأخرى ، ذات
الطبيعة المختلفة ، الدخلة للمرحلة القادمة ؟ الشكات الذي يلف اليوم حول سياسة
جنبلاط ، تؤلف بينه سياسة مضادة لسياسة سابقة ، لكن الشروع بسياسة أخرى سوف
يصطدم بحدود القوى التي يعتمد عليها التحالف ، وهي حدود بارزة منذ اليوم في
مشاريع جنبلات لترويض المقاومة الفلسطينية واحتوائها . أم تكون القوى التي سوف تنمو
مع « اشاعة الديمقراطية » هي الديمقراطية الجديدة ؟ المشكلة هي ان نمو الديمقراطية في
لبنان ، في المرحلة المقبلة ، مرتبط بنمو معركة التحرر الفلسطيني وبالتفصال المعادي للامبريالية
والاستعمار ، وهي مهم لا قبل للنظام كله بها ، مهسا تنمض عن عناصر متقدمة تبقى في
اطره . لكن هذا لا يعني اطلاقا ان معركة الديمقراطية السياسية التي شرعت سياسة
جنبلاط تخوضها ، ثانوية . ومن الاهمية بمكان لا تفشل هذه السياسة لان معنى فشلها ردة
(كولونيالية يونانية) نعرف التمثيل السذي يملته بكل الوطنيين والتقدميين . في سياق
السياسة الجنبلاطية مشاريع فلسطينية منها الحد من تحرك الماخصين الفلسطينيين في القطاع
الوسط ، ومنها بناء مخافر على مداخل الخبيات ، و « تنظيم » التنقل والامن ...
اذا كان قطع حجة ضرب اسرائيلي جوابا على العمليات الفدائية ، أمرا هاما ، فان التقيد
بالوقت به لا شك في مصلحة المقاومة خلال الاثوار الحرجة المقبلة . لكن ذلك ليس سوى
حل مؤقت . مع اجتياز معركة رئاسة الجمهورية ، سوف تعود المقاومة لتطرح على
الحكم ، ولكن كذلك على نفسها وعلى المنظمات اليسارية ، قضية المواجهة مع اسرائيل
وحلفائها .

عندها سوف تعود قضية المواجهة مع السلطة ، أيا كانت ، لتطرح من
جديد . ومن المهم انذاك ان تكون الفئات الشعبية اللبنانية مستقلة في
تحديد دعمها وتنظيمه ، عن كل اطراف الحكم ، دون استثناء .

(لبنان الاشتراكي)

٢ — ليس موقف القوميون الاجتماعيون غريبا عن جرحه يبدو معها تهربا . فهناك « مولى القدم »
الفلسطيني ، كما يهونه بالطبع ، ولكن كذلك كما لا يستطيعون تجاوز . كما ان هناك القاعدة
الاجتماعية التي ينتمون اليها ، من موظفين ومن حرة ، وهي قاعدة تصطدم منذ ١٩٦٦
بشبح حدود التنظيم الحالي للحزب الشيوعي اللبناني . هذا عدا ردة الفعل تجاه الملاحقة
الشهابية منذ ١٩٦٦ .

من العلاقات السياسية ...

على اساس ممارسة كهذه لم يصعب على
رشيد كرامي ان يسترجع مكانه السابق وان
يستمر في لعب الدور « الوطني » الذي يضطلع
به منذ سنوات . كانت حصيلته التجريبية
الطرابلسية ان بدا العامل الفلسطيني
منفصلا على الحدود ، عاملا قويا
عاما لا يملك ان يدخل الحياة السياسية
اليومية لينظفها على قواعد متقدمة ، فيترك
القواعد السابقة قائمة رغم نفعها ،
واعاقتها المساهمة الفعالة في الحركة
الفلسطينية ، ويتركها قائمة رغم الازمة المهمة
التي تزهوا ، لان ازمة القواعد السياسية
المختلفة لا تعني زوالها ، وانما ايمان هذا
الزوال . فالزوال الفعلي يتطلب شرطا اساسيا

ثانيا هو استعداد القوى المتقدمة التي تقف في
وجه التحالف الحاكم لقيادة حركة تغيير ترمي
قواعد جديدة متقدمة . وهذا ما لم يحصل .

فالقوى المتقدمة ، هنا أيضا ، لم تظهر ، لم
تقم بالدور الذي ينبغي ان تقوم به (في منظور
عجلة التغيير التي تبنيها نظريا) . فالتكتلات
المقاومة مستعينة بالقوى المتقدمة .

(البقية في العدد القادم)

ملف خاص عن

الملتقى الفكري

العزبي بالخرطوم

٢



وثائق

ملف خاص عن

الملتقى الفكري

العزبي بالخرطوم

٢

تتابع « الحرية » في هذا العدد نشر مقتطفات مختارة من
محاضر الجلسات الرسمية للملتقى الفكري العربي الذي
عقد في الخرطوم في ١٥ - ٢٢ آذار الماضي بدعوة من
الحكومة السودانية .

و « الحرية » رغبة منها في اطلاق القارئ على ما جرى
من مناقشات في هذا الملتقى ، نشرت في العدد السابق
مقتطفات مختارة من محاضر الجلسة الثانية التي كان
موضوعها « الارضية التي يتحرك منها الثورة العربية » .
وفي هذا العدد ننشر مقتطفات أخرى من محاضر الجلسة
الخامسة التي كان موضوعها « قوى الثورة العربية » .
ملاحظة : لقد جرى اختيار هذه المقتطفات على اساس ان
تكون تعبيراً عن مختلف وجهات النظر التي عارضت مشكلة
لختلف التيارات الفكرية والسياسية . والمقتطفات
المختارة لم يجر عليها أي تعديل سوى تصحيح بعض الأخطاء
اللغوية أو الطبعية ، وأضافه تصحيح للذين وردت اسماءهم
في الحضر الرسمي .

السيدة فاطمة أحمد ابراهيم :
(الحزب الشيوعي السوداني) :

تواجه الثورة العربية تحديات داخلية
وخارجية ، وتتطلب التحديتات الداخلية في
النفط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
والفكري من جانب ، ومحاولات الرجعية
ومؤامراتها لصد الثورة العربية وسد الطريق
امامها ، وتتنسل التحديتات الخارجية في
الامبريالية العالمية وقاعدتها اسرائيل . ومواجهة
هذه التحديتات بموضوعة وثورية هي الضمان
الوحيد لاستمرار الثورة وانجاز مهامها .

وهذا يضع قوات الثورة امام قضية عامة ظلت ،
بكل أسف ، شمارا يرفع كلما اندم الصراع
بين قوات الثورة ، وهي قضية تلاحم هذه
القوات ونتيجة التناقضات بينها على اساس
انها تناقضات ثانوية حتى تتكلم موحدة من
مواجهة التناقض الاساسي بينها وبين الرجعية
وبين الامبريالية العالمية والصهيونية . وبدلاً من
ذلك ظلت قوات الثورة في العالم العربي
تصارع فيما بينها وتفتت بذلك فترة امام
الرجعية والاستعمار . لقد اتخذت الثورة
العربية الاشتراكية استراتيجيتها لها ، ولكنها
حتى الان لم تنفذ النظرية الاشتراكية العلمية
متركة فكريا لها ، مما أدى الى اثاره الفخار
حول مفهوم الاشتراكية والى احداث تشويش
فكري واسع اغرق قوات الثورة نفسها
وضربها من مهمتها الاساسية . فثمة نسيم
عن الاشتراكية العربية ، وثارة عن الاشتراكية
الاقريقية ، وثارة عن الاشتراكية الاسلامية ،
والى اخره من الصفات والاسماء التي اطلقت
ونظقت على الاشتراكية . وهكذا ، وبدلاً من
ان تتجه الانظار والمجهودات الى استنباط
الاسلوب الملائم للواقع العربي لتطبيق
الاشتراكية ، شذت الى اختلافات وهيبة حول
انواع من الاشتراكية يفت الواحد منها في
مواجهة الآخر ، ووسط هذا الضباب ضاعت
حقيقة هامة . وهي ان الاشتراكية هي واحدة

كبيرة كجزء من هذه الفئات ، وقوات الثورة
جميعها ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ،
مطالبه بتهيئة الظروف الضرورية لتقوم بدورها
كاملاً . ان قضية المرأة هي جزء من قضية
الاضطهاد الطبقي ، وهذا يحتم على الطبقة
العاملة ان تعمل على مساعدة النساء
العاملات من انتزاع قيادة الحركة النسائية
والسير بها في الطريق الديمقراطي السلم الذي
يخدم قضية المرأة وينتشل جماهير النساء من
درة التخلف ويدفع بهن الى المساهمة في
الانجاز والبناء الاجتماعي ، وتحتل بذلك
الحركة النسائية من حركة ارستقراطية الى
حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية واسعة ،
ولم يخلق مثل هذه الحركة النسائية لا بد من نشر
التفسير العلمي الذي قدمته النظرية الماركسية
لقضية المرأة ، ومحاربة الفكر البورجوازي
الذي يسعى الى طمس معالم قضية المرأة .

ولا بد ان هنا من ان اشير الى الخطأ
الجسيم الذي وقعت فيه بعض احزاب الطبقة
العاملة بحصر جهودها في تكوين منظمات
نسائية سياسية تابعة لها بدلاً من مساعدة
النساء العاملات لتنظيم النساء في منظمات
اجتماعية ديمقراطية مستقلة تخدم مصالح
النساء العاديات ، وتعالج مشاكلهن اليومية
التي يمشن فيها ويلبسنها . وكانت النتيجة
ان ظلت هذه المنظمات ضيقة ومحصورة في
العناصر التقدمية والمتقدمة سياسيا لانها
اصطفت بصفة معينة ، لانها خلقت تنظيمها
مقتبلاً لا يناسب وضع المرأة المختلف ولا
الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري من
ناحية والنموذج البورجوازي على منظماتها من
ناحية أخرى . فالبورجوازية في كثير من
البلدان العربية قد تبنت قضية المرأة وقامت
بالمبادرة ببناء الحركة النسائية وقد ترك هذا
اثره على الحركة النسائية في هذه البلدان اذ
اصبحت قيادتها في يد البورجوازية وحصرت
نشاطها بينهن وانعزلت بذلك عن جماهير
النساء ، واتسم نشاطها بالصفة اصلاحية
والاقتحام بقشور المدنية ومظاهر التحرر دون
جوهره . وسيطرة نساء البورجوازية على
المنظمات النسائية أدى الى حرمان جماهير
النساء والعاملات من جني أي تجارب في هذه
الناحية ، وهذا ينضج بصورة ملموسة في
الجمهورية العربية المتحدة ، فلا زالت نساء
البورجوازية يسيطرن على الحركة النسائية في
حين لا زالت الجماهير والنساء العاملات في
مرحلة البداية ومحاولة اولية لتنظيم أنفسهن
وهذا ما جعل المرأة في الجمهورية العربية ، لا
سيما العاملات ، لا يلمن دوراً كاملاً في دعم
الثورة والاشتراك الكامل في البناء الاشتراكي .

ان النساء يمكن ان يلعبن دوراً كبيراً في دفع
الثورة العربية .. فالمرأة هي الام التي تنتج
وتكيف العنصر البشري .. الانسان هو أغلى
رأسمال .. وكاملة وفلاحه وموظفه تلعب دوراً

كبيراً في هذه الفئات ، وقوات الثورة
جميعها ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ،
مطالبه بتهيئة الظروف الضرورية لتقوم بدورها
كاملاً . ان قضية المرأة هي جزء من قضية
الاضطهاد الطبقي ، وهذا يحتم على الطبقة
العاملة ان تعمل على مساعدة النساء
العاملات من انتزاع قيادة الحركة النسائية
والسير بها في الطريق الديمقراطي السلم الذي
يخدم قضية المرأة وينتشل جماهير النساء من
درة التخلف ويدفع بهن الى المساهمة في
الانجاز والبناء الاجتماعي ، وتحتل بذلك
الحركة النسائية من حركة ارستقراطية الى
حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية واسعة ،
ولم يخلق مثل هذه الحركة النسائية لا بد من نشر
التفسير العلمي الذي قدمته النظرية الماركسية
لقضية المرأة ، ومحاربة الفكر البورجوازي
الذي يسعى الى طمس معالم قضية المرأة .

ولا بد ان هنا من ان اشير الى الخطأ
الجسيم الذي وقعت فيه بعض احزاب الطبقة
العاملة بحصر جهودها في تكوين منظمات
نسائية سياسية تابعة لها بدلاً من مساعدة
النساء العاملات لتنظيم النساء في منظمات
اجتماعية ديمقراطية مستقلة تخدم مصالح
النساء العاديات ، وتعالج مشاكلهن اليومية
التي يمشن فيها ويلبسنها . وكانت النتيجة
ان ظلت هذه المنظمات ضيقة ومحصورة في
العناصر التقدمية والمتقدمة سياسيا لانها
اصطفت بصفة معينة ، لانها خلقت تنظيمها
مقتبلاً لا يناسب وضع المرأة المختلف ولا
الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري من
ناحية والنموذج البورجوازي على منظماتها من
ناحية أخرى . فالبورجوازية في كثير من
البلدان العربية قد تبنت قضية المرأة وقامت
بالمبادرة ببناء الحركة النسائية وقد ترك هذا
اثره على الحركة النسائية في هذه البلدان اذ
اصبحت قيادتها في يد البورجوازية وحصرت
نشاطها بينهن وانعزلت بذلك عن جماهير
النساء ، واتسم نشاطها بالصفة اصلاحية
والاقتحام بقشور المدنية ومظاهر التحرر دون
جوهره . وسيطرة نساء البورجوازية على
المنظمات النسائية أدى الى حرمان جماهير
النساء والعاملات من جني أي تجارب في هذه
الناحية ، وهذا ينضج بصورة ملموسة في
الجمهورية العربية المتحدة ، فلا زالت نساء
البورجوازية يسيطرن على الحركة النسائية في
حين لا زالت الجماهير والنساء العاملات في
مرحلة البداية ومحاولة اولية لتنظيم أنفسهن
وهذا ما جعل المرأة في الجمهورية العربية ، لا
سيما العاملات ، لا يلمن دوراً كاملاً في دعم
الثورة والاشتراك الكامل في البناء الاشتراكي .

ان النساء يمكن ان يلعبن دوراً كبيراً في دفع
الثورة العربية .. فالمرأة هي الام التي تنتج
وتكيف العنصر البشري .. الانسان هو أغلى
رأسمال .. وكاملة وفلاحه وموظفه تلعب دوراً

مقتطفات مختارة من محاضر الجلسة الخامسة

فتوى الثورة العربية

لاحداث التغيير ، كما ان معرفة وجود خبايا
في أي بلد عربي لا تكفي لتطوير هذا البلد
ولكن يجب ان تحول هذه القوى الى طاقات
عاملة .. والقوى في المجتمع العربي يمكن
تقسيمها الى قسمين :

القوى الثورية التقليدية وهي العمال
والفلاحين ، وعلى مدار التاريخ كانت هذه
القوى هي المطالبة بالتغيير والتي تعمل على
التغيير ، هذه القوى يمكن اعتبارها قوة
كاملة احياناً قد تكون ذات فاعلية وقد تكون غير
ذات فاعلية ، وهذا يتوقف على امكاناتها في
العمل ، فهي ثورية لانها راعية في التفسير
وبالتالي لا يمكن اخذ المسألة على عاتقها ،
ولقد اثارنا لنا الزميلة فاطمة ابراهيم مسألة
مهمة جداً تتعلق بنصف الطاقة الموجودة في
المجتمع وهي المرأة ، وهي طاقة مستضفة ،
ومع ذلك لا تلعب دوراً جيداً في عملية
التغيير .

ليس هذا فقط ، ولكن حتى بالنسبة للطبقات
العاملة والفلاحية كثيراً ما نجد انه نتيجة
تخلفها ، يستغلها البعض كعناصر للقوى
المضادة ، وبالتالي يجب الا نأخذ القضية على
عاتقها ، بمعنى ان كون الانسان عاملاً او
فلاحاً او مضطهداً بشكل او باخر ، هو وقود
للثورة ولكن هو طاقة من الممكن تحويلها لتكون
طاقة ثورية .

العنصر الثاني في القوى الثورية في المجتمعات
القائمة الحديثة ، التي نغير عنهم بالتقنين
التورين ورأس المال الوطني والجنود ، هذه
القوى تختلف في طبيعتها ووصولها الى السلطة
.. احياناً يخلو بين المشاكل في حالة عدم
وضوح الرؤية او عدم وجود فلسفة واضحة
العامي . بمعنى ان انفرادها بالسلطة دون
اشراكها لاصحاب المصلحة الحقيقية وهم السلطة
المستضفة التي يهيم التغيير ، يخشى ان
يؤدي في كثير من الاحيان الى نوع من التفرقة
او السيطرة ، وهذا كثيراً ما نجد بعض هذه

القوى حينما تصل الى السلطة تحاول ان تبرز
وجودها ليس بفلسفة واضحة المعالم ، ولكن
بفلسفة عبارة عن شتات من افكار ، ومن
فلسفات خيالية ونظريات اصلاحية وذلك بعرض
النظر عن تغير الظروف المادية والاهداف
العامي .

لاريد ان استطرد كثيراً في هذا الموضوع
ولكنني انتقل الى مسألة أخرى هي مشاكل
التطبيق التي تواجهها القوى الثورية ، وهي
ترتبط أيضاً بالتكوين العام الذي يعيش فيه
مجتمعاتنا العربية .

والتخلف الثقافي والفني قد يؤدي حين تصل
بعض الفئات الثورية الى السلطة الى تمكين
الفئات ذات الثقافة والمستوى الثقافي من
الوصول الى المراكز الحساسة واستغلالها
للسلطة بل واحياناً الاساءة الى الحكم الثوري
في النهاية .

تأجيل .. قوى الثورة العربية

في مهنى البساطة ، ان تصور كل ما يجمع عليه الاغلبية امر صحيح ، يؤدي في كثير من الاحيان بالناس الى ان تسال بعد مدة ، ماذا فعلنا ؟ وماذا حدث من التغيير ؟ انهم يوافقون على الامر في مرحلة ، ثم في المرحلة الثانية يتسألون ماذا حدث ؟ ولماذا كان يحدث التغيير ؟

النقطة الثانية هي ان عدم وضوح البرامج او الفلسفات يؤدي الى وجود شطحات او الى اتخاذ اجراءات انفعالية غير مدروسة تؤدي في كثير من الاحيان الى مشاكل تضر حركسة الثورة ، الا ان بعض هذه الخطوات قد تكون في اتجاه الثورة وانما يؤدي عدم دراستها الى انها قد تؤدي الى حدوث مشكلة بالنسبة للحركة الثورية نفسها .

النقطة الثالثة وقد لسهنا الكثيرين في البلدان العربية هي النقطة اهل المعرفة ، وما تؤدي اليه هذه اهل الثقة واهل المعرفة ، وما تؤدي اليه هذه

الاجتماع على فئة اخرى لاسي في واضحة الحال قد لا يبعد حركة التطور نفسها ، وهذا الامر يؤدي احيانا لبعض القدرات ان تصل الى السلطة ، الى وضع بعض العناصر التي لم تتم التمهيد الكافي فكريا وعلميا في مركز السلطة ، وايضا نتيجة عدم الوضوح نجد اننا كثيرا ما نحاول ان نسترعي الجباهير والتمسك ببعض القيم الصعبة نتيجة لاننا لا نجد ما ننادي به وما يوضح ما اذا كانت هناك نقطة قوة او ضعف فيما يتعلق بمتبهم للجواهر ، والاخر

وبشكل عام هناك المشكلة العامة وهي

صدرت الطبعة الثانية

حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن

دراسة نقدية قدم له : نايف حواتمة



هذا الكتاب :

تشكل مجموعة الوثائق التي تقدمت بها اللجنة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى المجلس الوطني السادس الذي انعقد في القاهرة ، آبول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، دراسة نقدية لوضع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وظروفها. تعتمد هذه الدراسة التحليل الملموس للوقائع القائمة في صفوف حركة المقاومة عبر مراجعة نقدية صارمة ، وبذات الوقت تطرح البرنامج الأكثر تقدما وتقديمه مما هو قائم ، البرنامج الذي يشق طريقا جديدا للمقاومة يعتمد على الذات والجواهر بالتقوي الوطني جزري يقود المقاومة على طريق الانتقال من الحرب الذاتية المحدودة الى حرب الثورة المنتقلة الى حرب العصابات ، ويدفع بالسلطة للأخذ ببرنامج حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، للاحاق الهزيمة الكاملة بالصهيونية والامبريالية والرجعية .

(الناشر)

التي تخلف هذه العملية كلها ، وهي ضعف اللقادات بين القيادات والقرى العاملة في البلاد العربية احيانا ، مما ادى الى التركيز على القضايا المحلية نتيجة لعدم وضوح الرؤية في البلاد العربية ، لذلك فهي تركز على المشاكل المحلية دون ادراك للمشاكل العالمية ، وهذا يؤدي الى وجود انقسام واختلافات بين القوى الثورية في البلاد العربية احيانا اكثر مما يجب ، مما يؤدي الى سهولة ضربها وكذا نمشي هذا الواقع . وليس هناك شك في ان القوى الثورية تواجه باخطاء في التطبيق ، ولكن المسألة تحتاج الى وضوح ، ومن هذا كيف ننظم القوى الثورية ونجعلها اكثر فاعلية حتى نقل اخطاؤها ، فهل يمكن ان يتم ذلك عن طريق تشكيل جبهة وطنية تمثل عناصر الثورة ، وما يفشى من ان يؤدي ذلك الى وجود تناقضات في التنفيذ تحدد فاعلية هذه القوى ، او هل يكون هناك تنظيم واحد على ما قد يمتنع ذلك من وجود تناقضات داخلية ومحاولة ايجاد سياسة استرضائية لمختلف العناصر مما يؤدي احيانا الى ان العوامل كلها لن يكون لها الفاعلية وتخلق نوعا ما من الجمود ، وفي النهاية هل يمكن وجود معالجة تضم الجبهات الثورية في البلاد العربية ، فتتفق على برنامج موحد يمكن تنفيذه على الاقل في مرحلة ما تحقق فيها الاهداف التي نتمنى لها .

والمشكلة الحقيقية التي تواجه الثورة العربية هي تفككها ، وهذا التفكك ليس بين كل بلد عربي واخر فقط وانما داخل كل بلد عربي . ولقد لست كيف يرى البعض تصفية اوضاع معينة دون ان يقرح وضعا بديلا لنا فاعلية ، وضع جديد بعد استجابة جهادية ولا يكفي في هذا ان نوجد ابيولوجية ، وهذا يتم مع الأسف في الوقت الذي تصب فيه العناصر المضادة للثورة بعض العناصر اليها ، وبينما تتطاحن القوى الثورية وتلقي التهاتبات على بعضها البعض ، تقوى القوى المضادة وتكتب بعض القواعد الثورية نفسها لاجرد وجود اخطاء تحاول كشفها .

والمشكلة الحاسمة التي نواجهها ايضا هي البطء والتفكر في اتخاذ القرارات التي تمين على التغيير ، وفي تصوري ان حيلة التغيير لا تحتاج الى قرارات نصيب ، وانما السى اعادة تشكيل العلاقات في المجتمع بالشكل او الوضع الذي يمكن القوى ذات الفاعلية الاكبر الى القوة او المراكز التي تحتها من العمل . واتني لزيد المسألة التي اثارها الاخ الريادي ، فان لها اهمية كبيرة جدا ، ولو اننا ابتدأنا ننبيه اليها ، وهي صمم خلاصات مجموعات الاقليات ، ونحن سمداء بحل المشكلة الكونية . (تصفيق)

ولكن هذا يصور لنا اننا يجب ان نكون كالنعام نتجاهل وجود خلافت وشكالات ، واذا كانت هناك مشاكل تتم بعض القوى يجب ان نبحث عن حلول لها حتى نتفكها من الحركة وشكرا .

السيد نايف حواتمة : (الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين)

اود ان ابدي بعض ملاحظات اولية على ما طرحه الزملاء ..

ان تحديد قوى الثورة العربية لا يمكن ان يأتي وليد نزعة ذاتية او رغبات خاصة ، فبعضها ، بالضرورة ، وليد رؤية لطبيعة الثورة العربية في هذه المرحلة ، ووليد تجربة وممارسة لتحديد الخط الفاصل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة ..

ومهما اختلفت التفسيرات التي تصف طبيعة الثورة باتها ثورة قومية وحدوية اشتراكية ديمقراطية او ثورة وطنية ديمقراطية ،

فيالضرورة فان الثورة الوطنية تتصلل في احشائها ضرورة تحقيق الوحدة القومية لشعوب الامة العربية في دولة عربية واحدة .

ان تحديد القوى المناهضة من اجل الوحدة القومية والحريات الديمقراطية الثورية وانتزاع الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاستقلال عن السوق الرأسمالية العاملة كان من الممكن ، لو كانت حركة الثورة العربية على اطلاق نقالي وايدولوجي وسياسي واحد ، بتجربة شعوب البلدان المختلفة في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان من الممكن ان ترعب نفسها من انتظار ثلاثين عاما من الحرية والخطا حتى تتحدد من هي قوى الثورة العربية ومن هي قوى الثورة المضادة .. ولكن غياب الرؤية الايديولوجية عن قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية في بلد مختلف وفي عصر تصفية الاستعمار والامبريالية وانتشار الانتكارات الاشتراكية ، غياب هذه الرؤية الذي تتحمل مسؤوليته جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، وبشكل خاص الحركة الشعبية في منطقتنا ، اذ انها هي قبل غيرها كتلت الطالبية بتصميم الثقافة الثورية في صفوف الجباهير بحكم ابتلائها لرؤية عامة وعريضة اسسها الماركسية اللينينية ، ولكن صور الرؤية المختلفة لموضوع الماركسية اللينينية في بلد مختلف لم يكن الحركة الشعبية من ان تتم النقاشات الثورية الملموسة انطلاقا من فهم تجربة الثورات الوطنية الديمقراطية في البلدان المختلفة ، وبالتحديد في الصين والهند الصينية وكوبا .

ان تحديد قوى الثورة فرضته ظاهرة اساسية في البلدان المختلفة ، هي ظاهرة الاستثمار كاعلى مراحل الرأسمالية وظاهرة الامبريالية كاعلى مراحل الاستثمار .

لقد ارتبط بظاهرة الاستثمار والامبريالية تشكيل خارطة التكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المختلفة في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية طبقا لمصالح السوق الرأسمالية العالمية ومتطلبات هذه السوق ، أي - بعبارة اخرى - تحويل اقتصاد البلدان المختلفة الى اقتصاد مهينه تصدير المصادرات الخام وتسويق واستيعاب السلع الاستهلاكية المصنعة في السوق الرأسمالية العاملة .

هذا الموقف الاستثماري والامبريالي هو الذي تحكم في درجة تطور شعوب البلدان المختلفة اقتصاديا ، وبدا من ان تلعب البورجوازية الأوروبية المستعمرة لهذه الشعوب الدور الذي لعبته في أوروبا في تنظيم الطبقة الاقطاعية في اقطارها وتصنيع البلاد ، فقد حافظت على البيئة الاقطاعية في البلدان المختلفة ، كما ان حاجة سوقها العالمية فرضت بالضرورة مساعدة التكوينات البورجوازية واعطتها خاصية التكوين البورجوازي في أوروبا ، تكوينا بورجوازيا من طبيعة طفيلية لعب دور الوسيط بين السوق المحلية والسوق الرأسمالية العاملة . ومن هنا ارتبطت البورجوازية منذ شهورها الاولى ، ارتباطا مصليا وعضويا بالسوق الرأسمالية العاملة وعزلت دورها الوطني والديمقراطي بنفسها رغم ان هذه البورجوازية في بلداننا نادت طويلا بالوحدة العربية وقالت تحت شعاراتها لتستغل هذه الشعارات وهذا الطوبح للشعب

هذا الوضع الذي عاشته البورجوازية الكبيرة متحالفة مع الاقطاع والاستعمار - على حد تعبير الميثاق المصري - هو الذي حدد دورها من قضية الثورة الوطنية الديمقراطية ، واذا شاء الدكور الرمزي ، من الثورة القومية والوحدة .

في ظل هذه الاوضاع التي حكمت العلاقة بين البلدان المختلفة والسوق الرأسمالية العالمية ترعرعت ونشأت طبقة بورجوازية صغيرة لتمارس دورا غير الدور الذي مارسته هذه الطبقة في البلدان الصناعية حيث ان هذه الطبقة في البلدان الصناعية لعبت في البلاد الأوروبية صراعات وانضات الى البورجوازية الصناعية ، والتصمت معادية الطبقة العاملة ، بينما في بلداننا غلب الاقطاع والبورجوازية الكبيرة متحالفة مع الاستثمار رفضا اعطاء هذه الطبقة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما دفعها بالضرورة الى اتخاذ مواقف وطنية وقومية معادية لهذا التحالف الطبقي الاخر المستغل .

وفي ظل غياب الثورة الصناعية عن بلداننا والنظيمات الثورية القادرة على استنهاض هم كافة الطبقات المناهضة من اجل الوحدة وتصفية الاستثمار والقطاع .. في ظل غياب مثل هذه التنظيمات الثورية التي تستنهض هم هذه القوى التنظيمية تمكنت البورجوازية الصغيرة ان تصل الى السلطة ، وان تنفرد بها لتفرض ديكتاتوريته الخاصة باسم ديكتاتورية الشعب العامل وتحالف قوى الشعب العامل .

كما ان علينا ان نلاحظ خاصية اخرى من خصائص البورجوازية الصغيرة ، فكما انها طبقة انتقالية لا تستطيع ان تبقى طويلا في موقع المواجهة مع الذات ، بل عليها ان تنقسم على نفسها او تعلن انحيازها لمسكر الثورة المضادة . واذا لم تتمكن من استنهاض هم التنظيمات العاملة والفكرية فقد استنجست بالجيش عن طريق المؤامرات التي تجسد استعمالها البورجوازية الصغيرة لتصل الى السلطة مستغينة ايضا بالجيش ومحاولة القيام بعمليات تقنين اي انتفاضات ثورية في الجيش ضمن برنامج البورجوازية الصغيرة .

فالبورجوازية الصغيرة بقلتها ، لها برنامج محدد ولكن هذا البرنامج لا يستطيع الإبقاء عليه بحكم المتغيرات التي تحدث في صفوف هذه الطبقة ، فقطاع منها يعيش حياة بورجوازية متخلفة بالبورجوازية التطبيقية المعروفة ، وقطاع اخر يقف في منطقة الوسط منتظرا تطورات الاحداث ليعان انضمامه الى الجناح الاخر ، وقطاع ثالث تحت ضغط الحركة العالمية لتعود الى الثورة ويحكم نزعة الثورية المعادية لاعداء الثورة الوطنية الديمقراطية الوحيدة هو اقرب الى مواقع العمال والفلاحين الفقراء ، والانحياز الى مواقعهم .

ومثل هذه العملية في صفوف الطبقة البورجوازية الصغيرة لا يمكن ان تقع الا تحت

مناقشة حول التحالفات الطبقة في الثورة العربية بين ممثلي : الحزب الشيوعي السوداني الاتحاد الاشتراكي العربي الجبهة الشعبية الديمقراطية حزب البعث العربي الاشتراكي

في معركته المناهضة ضد الصهيونية ممثلة في دولة اسرائيل ، وتصفية هذا الكيان المنصري التوسعي الصهيوني وضد الاستعمار والامبريالية ، وضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار والامبريالية .. هذه القوى المضادة التي تقف في وجه قضية الامة العربية نحو تحقيق اهدافها في الثورة الوطنية الديمقراطية كبرحلة متقدمة مع قضية الثورة الاشتراكية .. وعذرا ان طاعت عليكم .

السيد الياس فرح (العراق) - حزب البعث العربي الاشتراكي :

ايها الاخوة : لاحظت من خلال الكلمات التي تفصل بها الاخوة ان نوعين من الفضا يشيران الى كلنا عن الثورة العربية ، اولاهما حين نصير ان الثورة العربية قد بدأت حيث بدأت قضاعاتنا نحن ، اما الثاني فهو عندما نصير ان الثورة العربية هي ما هو موجود في الواقع ..

ان الثورة العربية هي حركة التاريخ العربي المعاصر ، الموضوعية في هذه المرحلة ، ودون هذه الرؤية لا يمكن ان تكون واقعية عندما نتحدث من الثورة العربية .

كما بدا لي عندما نتحدث عن قوى الثورة العربية اننا نصر دوما على نوعين ايضا من الخطا : اولاهما نظري ، عندما نحاول ان

نسب العلم اليانا بدلا من ان ننسب انفسنا الى العلم .. والثاني خطأ عملي عندما نحاول كل منا ان يمارس نوعا من التأكيد على الذات الى الدرجة التي يرفض بها الاخرين . لذلك عند الكلام عن الثورة العربية لا بد ان نكون في تحديد الثورة العربية ، عاملين اولا على ضوء الواقع العربي وحركته المستمرة .

ولذلك لا بد من التقيد بفاهيم ثورية محددة على ضوء المراحل التي نجتازها ، وهذه المرحلة التي نمر بها اليوم هي مرحلة تكملة خريزان ، وعندما تحدث تكملة ، يتكبد بالتالي كل شيء حتى الفكر . لذلك فانني اعتقد ان تفكرا بتوكيلا لا نخرج منه الا اذا حققنا الوحدة .. وعلى هذا الاساس فكل ما نسرع الى وضعه اليوم من اسس لا بد ان تكون على اساس التخلص من هذه الحقبة التي تمناني

اليانصيب الوطني اللبناني

مؤسسة حكومية مرصديها لاعمال الاسعاف الاجتماعي

١٥ اصدارا شعيبا - ثمن الورقة ٢ ل. ل. الجائزة الكبرى ٢٥ الف ليرة لبنانية
٢٥ اصدارا شعيبا خاصا - ثمن الورقة ٣ ل. ل. الجائزة الكبرى ٤٠ الف ليرة لبنانية
٤ اصدارات سوبستيتك - ثمن الورقة ٤ ل. ل. الجائزة الكبرى ٥٠ الف ليرة لبنانية
١٠ اصدارات سعيدي - ثمن الورقة ٥ ل. ل. الجائزة الكبرى ٦٠ الف ليرة لبنانية
١ اصدار رأس السنة - ثمن الورقة ١٥ ل. ل. الجائزة الكبرى ٢٠٠ الف ليرة لبنانية
الوف الفائز الموزعة تدفع من المديرية مفعلة من جميع الرسوم والضرائب

ترقبوا مواعيد سحبوات

اليانصيب الوطني مزودين بأوراقكم .. اليانصيب الوطني اللبناني

يؤمن لكم مع الربح المساهمة في عمل الخير

منها اليوم . ولذلك فان تحديد حاجة المرحلة على ضوء هذا الواقع وهذا التناقض الرئيسي ينبغي ان يتم على ضوء التباين التي يجب ان نلزم بها حتى نحدد قوى الثورة العربية وهي ، كما اعتقد :

- ١ - البرامج السياسية التي تنطلق من فكرة وحدة الثورة العربية .
- ب - الالتزام الكلي بمصلحة الطبقة الكادحة والعمل القتالي .
- ج - العمل الجبوي على الصميين القطري والقومي .
- د - الارتباط الصميم بحركة الكفاح المسلح .

اذا ما حدثنا هذه الاسس نستطيع فيضوها ان نحدد اخطاء المرحلة السابقة ونضع الصيغة الجديدة واخطاء المرحلة السابقة تنقسم الى انواع فمنا :

١ - اخطاء الصورية ، وهي الانكماش والتفرقع والتعالي ورفض الاخرين ووضيع التناقضات الثانوية محل التناقضات الرئيسية . كل ذلك يمرر عن مرحلة هي افتقار الانحياز الى استراتيجيية محددة .

٢ - اخطاء اللاحزية : فهي رد فعل على الاحزاب والمعجز من تحقيق صيغة الكسبر تقما ، وتحويل التنظيمات الشعبية الى واجهة سياسية للسلطة .

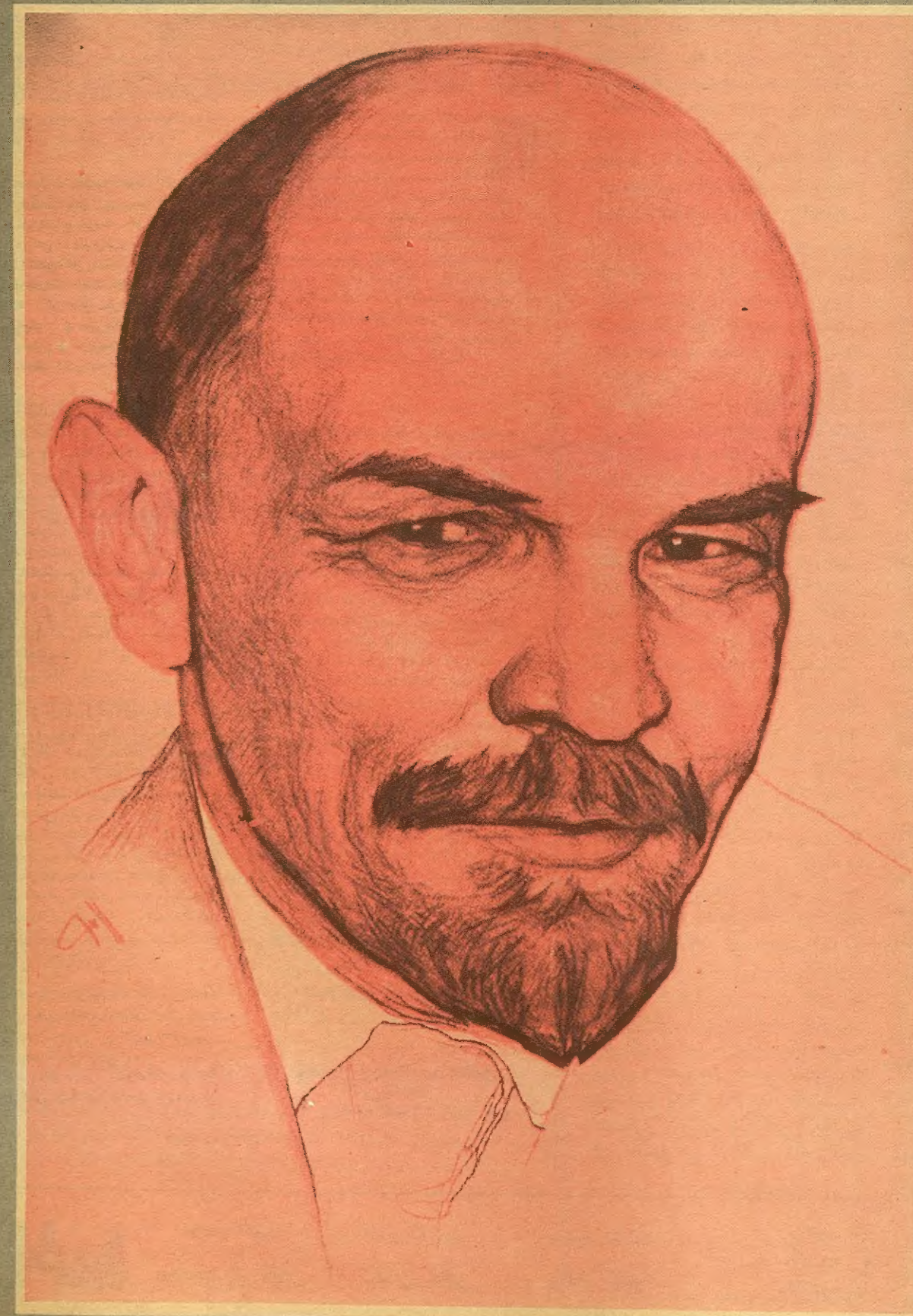
٣ - اخطاء العمل الجبوي القائمة على التكبر والتفوق والمقاومة المسلحة التي تتجاهل ضرورات المرحلة السياسية .

وفي ضوء هذا كله نستطيع ان نحدد متطلبات المرحلة الراهنة كاساس لوحدة القوى الثورية العربية ، بالانطلاق من الآتية :

- ١ - كسر طرق التجزئة ، ورفض الواقع القطري والوجود القطري وتحقيق الوحدة .
- ب - الانفتاح الداخلي ضمن كل قطر فيما بين القوى الثورية العربية انفتاحا فكريا وتنظيما .
- ج - الانفتاح على الصميين القومي .
- د - التخلص من الصيغ المفرقة والمفرقة للصوف .
- هـ - ربط معالم الحياة العربية كلها بالمعركة الحصرية .
- و السلام عليكم .

فكر لينين

في ذكرى ميلاده المئوية



محمدة سيسكو

بين
المازح العربي
الرسمي
والصلب الاسرائيلي



جانب من المظاهرات الكبيرة التي انطلقت في عمان ضد زيارة سيسكو



دايان وسيسكو... ماذا دار بينهما ؟

مناقشة في الملتقى الفكري
العربي بالخرطوم حول:
دور الجيوش في الثورة العربية



- الحرب الثورية في فيتنام
تاريخ وفنون الحرب الاميركية - الفيتنامية
تأليف: غابرييل بونيس - ترجمة: كرم ديري والمقدم لهنري لويدي
- على هامش نقد الفكر الديني
تأليف: الشيخ عثمان صافى
- نماذج لتخطيط الاقتصاد الوطني
تأليف: محمد ميرموري - ترجمة: المهندس محمد حبيب
- الطريق القومي لتحرير فلسطين
تأليف: جيهان لمر المرعي
- مذكرات حرب الغوار في كوريا ضد اليابان
تأليف: محمد لاجان السابغ - ترجمة: لاهل لاهل
- الاستراتيجية التطبيقية للثورة
تأليف: جورج طرابيشي
- الامير الحديث
قضايا عالم السياسة في الماركسية
تأليف: انطونيو غراي
- الماركسية والمسألة القومية
تأليف: الياس مرقص
- المفهوم المادي للمسألة اليهودية
تأليف: ابراهيم ليون
- مذكرات كامل الجادرجي
وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي
تأليف: كامل الجادرجي
- في التنظيم الثوري
طبعة جديدة موسعة
تأليف: جوزيف ستالين - بيروت تروتسكي - جورج لوكاس
- نظرة في تطور المجتمع اليمني
تأليف: سلطان محمد عمر
- حول مسائل الانتقال
من الرأسمالية الى الاشتراكية
تأليف: كيميل سونغ
- حول قيام التنظيم الشعبي
لثورة مكاو السودانية
تأليف: الدكتور يوسف محمد بشارة
- الخليج العربي أو الحدود الشرقية
للوطن العربي - تأليف: الدكتور سيد نوفل
- سوسيولوجية ثورة
تأليف: فرانتز فانون
- البكاء - رواية
تأليف: الدكتور يوسف ربيع
- مستحقوق المهتمس - مجموعة قصص
تأليف: الدكتور يوسف ربيع
- صور على حائط المنفى شعر
تأليف: خالد مجدي كديسكي كديسكي

منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - صرب ١٨١٣

مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
شارع كولومباني المقترع من شارع السادات
بناية الدكتور راجي نصر
- رأس بيروت - لبنان

بيروت في ٨-٤-١٩٧٠

بمناسبة قدوم اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتحقيق انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، الى بيروت اعد مركز الابحاث التابع لثورة التحرير الفلسطينية ملفا كاملا حول انتهاكات اسرائيل لشريعة حقوق الانسان واتفاقيات جنيف، وقد قدم مساعد مدير المركز موجزا لهذا الملف امام اللجنة صباح الثلاثاء ٧-٤-١٩٧٠ واستغرق تقديم الشهادة ومناقشتها ساعة وربع الساعة. كما قدم المركز للجنة مجموعة من الدراسات والوثائق المتعلقة بسياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة. والجدير بالذكر ان المركز عرض امام اللجنة للمرة الاولى مقتطفات من تقارير اعدتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف حول تعذيب السجناء العرب في الاراضي المحتلة وحول الاوضاع السيئة للسجون. وقد اثار هذه المقتطفات دهشة اللجنة واهتمامها وقد وزعت وكالة رويتر هذا الملف في مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة الى ذلك فقد استقدم المركز شهادة اوروبية لتدلي بشهادات خطيرة حول مشاهداتها في الاراضي المحتلة وخاصة من حيث وسائل اسرائيل في التعذيب وهدم المنازل والارهاب ومصادرة الاراضي والممتلكات العامة، وقد قدمت شهادة في جلسة مغلقة لاهلية المعلومات التي تقدمت بها.

في
المكتبات

ماذا مثل نشوء حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات، وما هي حقيقة «الدور التاريخي» الذي استطاعت الحركة تاديه فعليا على امتداد خمسة عشر عاما؟ كيف يحل الفريق الماركسي اللينيني الخارج من الحركة في لبنان تجربته السياسية السابقة وماضي الحزبي؟ لماذا كان تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ وما هو تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني؟ وكيف تفهم المنظمة موضوع «بناء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان»؟ هذا الكتاب يمثل محاولة للجابة على تلك الاسئلة. وبه تحقق المنظمة خطوتها الاولى على طريق جهد نظري متصل.

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا!

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

(حركة القوميين العرب من اجل ثورة في الشاعرية)

تحليل ونقد

قصة ملته
محسن ابراهيم

دار الطليعة - بيروت